



Munich Personal RePEc Archive

Measuring Poverty and Human Capital Development in Sudan

Mohamed, Issam A.W.

Al Neelain University, Department of Economics, Khartoum, Sudan

2010

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/32560/>
MPRA Paper No. 32560, posted 11 Aug 2011 06:37 UTC

Measuring Poverty and Human Capital Development in Sudan
Professor Dr. Issam A.W. Mohamed¹

1. Abstract.....	1
2..... المقدمة	2
3..... دراسات سابقة	3
4..... مفاهيم وأبعاد الفقر	4
5..... المفاهيم الحديثة للفقر	5
5..... طرق وأساليب قياس الفقر	6
6..... مقاييس الفقر	7
7..... التنمية البشرية	8
7..... أهمية التنمية البشرية	9
8..... مقاييس التنمية البشرية	10
9..... الفقر البشرى	11
11..... دليل الفقر البشرى: Human Poverty Index	12
12..... حساب صيغة الفقر البشرى HPI-1	13
12..... مؤشرات الوفيات	14
13..... معدل وفيات الاطفال	15
13..... وفيات الامهات الحوامل	16
14..... مؤشر الامية بين الكبار (البالغين)	17
15..... الامية	18
16..... مستوى المعيشة	19
16..... مؤشر الأفراد الذين لا يحصلون على مياه نقية	20
17..... ملوثات المياه	21
17..... مؤشر الاطفال ناقصى الوزن (سوء التغذية)	22
18..... سوء التغذية	23
18..... مؤشر الاطفال ناقصى الوزن	24
19..... الفقر البشرى فى السودان	25
21..... مؤشرات الفقر البشرى فى السودان	26
21..... مؤشر أمية الكبار	27
22..... مؤشر السكان بدون مصادر مياه نقية	28
23..... مؤشر الاطفال ناقصى الوزن	29
23..... قياس الفقر البشرى فى السودان	30
25..... الفقر والتنمية البشرية	31
27..... الخاتمة	32
27..... التوصيات	33
27..... المراجع	34

1. Abstract

Catastrophes in Sudan are of many dimensions. Food security is a chronic and intrinsic problem in Sub Saharan Africa which is a fact recognized by the international society. Political instability, civil wars and finally recent secession of its Southern part is another fact which may be taken as a vivid example for other regions of that previously largest African country to be followed. The present paper introduces an analysis and assessment of measurements for human development

¹ Professor of Economics, Alneelain University, Khartoum-Sudan. P.O. Box 12910-11111.
issamawmohamed@hotmail.com

indices in Sudan. It is empirically concluded that human welfare is invisible. The parameters are very low. Strategies are needed to provide for basic services to cater for needs of the people. Without them, increasing dissatisfactions can lead to more violence and disintegrations.

2. المقدمة

الفقر ظاهرة تاريخية وقديمة وترجع جذورها إلى امد بعيد كما أن جميع الاديان السماوية والادبيات القديمة والمدارس الفكرية المختلفة تناولت ظاهرة الفقر من حيث أهم اسبابه ونتائجه وحثت على العمل من أجل القضاء على الفقر . هذا بالإضافة إلى ذلك يعتبر الفقر من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترهق المجتمعات ، ويمثل تحدى كبير امام جميع دول العالم . وقد ترتب على تعدد الاديان والمذاهب والمدارس التي تناولت ظاهرة الفقر وجود أنواع واشكال وتعريف ومفاهيم ومقاييس متعددة ومختلفة للفقر وهذا ينعكس بالتالى على وجود قياس واضح ودقيق ووحيد للفقر . أضف إلى ذلك أن الفقر احدى أهم المعوقات فى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك ظهرت العديد من المداخل التي تدعو إلى القضاء على ظاهرة الفقر ومكافحة بشتى السبل ، فمنها مايدعوا إلى تحقيق زيادة فى الناتج القومى ودخل الفرد والتخلص من مشكلة البطالة الخ ، وبالتالي يساعد ذلك على القضاء على الفقر . وهناك بعض الاراء التي رأَت ضرورة توجيه الجهود إلى ترقية وتقوية وتنمية قدرات الانسان و بذلك يصبح قادر على التحرر من الفقر بل وأكثر قدرة على قيادة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . مستندين فى ذلك إلى أن الانسان لا يستطيع أن يكون أكثر فاعلية وقدره فى تحريك النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ، ولايستطيع أن يتحرر من قبضة الفقر بمجرد الحصول على قدر معين من الدخل ، فقديكون الشخص من ذوى الدخول المرتفعة ولكن يفتقد إلى الكثير من العناصر الحيوية فى حياة البشرية كان يكون غير متعلم او لا يتمتع بالصحة أو تبنى مستويات المعيشة لدية ولافراد مجتمعة . ظهر مفهوم التنمية البشرية الذى يرمى إلى تحسين مستويات القدرات البشرية من خلال تحسين مستويات المعرفة ورفع معدلات التعليم والتدريب وتحسين مستويات الصحة والاهتمام بالبيئة وقضايا النوع الخ . وذلك من خلال وضع بعض الاهداف التي تعتبر ذات أهمية قصوة لحياة البشرية والفقراء منهم ، وتم وضع بعض الادلة المركبة التي تهتم بقياس الجوانب المختلفة للتنمية البشرية ودرجة ماتحققه كل دولة فى مجالات التنمية البشرية المختلفة ، بما فى ذلك مشكلة الفقر التي صمم لها دليلاً خاصاً ، والذى سوف يناقش من خلال هذا البحث واستخدام مؤشرات الدليل لقياس الفقر . ولقد تكفلت منظمة الأمم المتحدة عن طريق برنامجها الانمائى *United Nation Development Program (UNDP)* بالعمل على إعداد تقارير سنوية منذ بداية التسعينات تناقش من خلالها قضايا التنمية البشرية ، وتوضح من خلالها ماتحققه كل دولة فى مجالات التنمية البشرية المختلفة ، وتعمل على دراسة هذه الجوانب للدول المتقدمة والدول النامية ولكن كل منهما منفصل عن الآخر ، كما تتيح هذه التقارير امكانية المقارنة بين دول العالم المختلفة . وفى جميع التقارير الصادرة من منظمة الامم المتحدة (UNDP) ومنذ مطلع التسعينات ظل السودان يسجل مرتبة متدنية بين الدول النامية فى جميع مجالات التنمية البشرية ، وهذا مايدل على وجود اشكالية فى تحقيق التنمية البشرية . وطالما أن هنالك اشكالية فى التنمية البشرية والأوضاع البشرية يقودنا ذلك إلى تدنى وتدهور القدرات البشرية وهذا مايدل على سوء أوضاع الفقر والفقراء ومما يوضح ذلك أن هنالك قدر لا يستهان به من الفقر . وتتمحور الورقة في قياس الفقر باستخدام مؤشرات الفقر البشرى وكيف تعكس أوضاعه علي جوانب معاناة الفقراء وهل يعتبر تدهورحالة التنمية البشرية سبب لوجود الفقر . ويفترض أن مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بالفقر البشرى قادرة على قياس الفقر وابرار أوضاع الفقر والفقراء وأن هنالك علاقة بين الفقر والتنمية البشرية كلما تحسنت حالة التنمية البشرية فى بلد ما كلما قلت معدلات الفقر فى هذا البلد. وتهدف الورقة إلى دراسة حالة الفقر فى السودان عن طريق استخدام مؤشرات الفقر البشرى ، بالإضافة إلى ايجاد العلاقة بين تحقيق معدلات معقولة من التنمية البشرية ومساهمة ذلك فى رفع مستويات القدرات البشرية ، والحد من مشكلة الفقر . بالتالى يقاس الفقر فى السودان باستخدام مؤشرات الفقر البشرى ونحاول إيجاد العلاقة بين التنمية البشرية والفقر البشرى وفي هذا السياق يبرز دور المؤشرات غير النقدية فى قياس ومحاربة الفقر . وتنبع أهمية البحث من حيث أن الفقر من الظواهر والمشاكل التي ترهق المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً الخ . ودراسة الفقر عن طريق مؤشرات الفقر البشرى وعلاقة الفقر البشرى بالتنمية البشرية والتعرف على الدور الذى تلعبه فى محاربة الفقر وبالتالي أبراز أهم اسباب ومعوقات الفقر مما يساعد على دعم جهود مكافحة الفقر . ويسعى هذا البحث للمساهمة فى وضع تقرير عن التنمية البشرية فى السودان . ويستخدم المنهج التحليلى واخذ السودان كدراسة حالة لقياس الفقر بمؤشرات الفقر البشرى .

3. دراسات سابقة

هناك دراسة دور التعليم في التنمية المستدامة ودراسة تكلفة التعليم وعائداته . وقد ناقشت دور التعليم في التنمية المستدامة في السودان . وأوضحت الدراسة أن هناك انجازاً متواضعاً في رأس المال البشري في السودان مقاساً بمتوسط سنوات الدراسة للسكان من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق . وأن كل من دليل التنمية البشرية ودليل التنمية المتعلق بالجنوسة للفترة من 1999-2006 قد اخذت قيمةً متوسطة بلغت 0.52 و0.55 على التوالي وتعكس انجازات السودان في مجال التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين وايضاً مؤشرات التعليم للجميع في السودان لنفس الفترة سجل قيم عالية قدرت ب 0.85 حيث عكست إلى حد كبير انجازات السودان في مجال تنمية التعليم للجميع . وأوضحت الدراسة أن هناك ضعف في الانفاق العام على التعليم في السودان كنسبة من اجمالي انفاق الحكومة وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي . يؤكد ذلك أن هنالك تفاوت وعدم عدالة في توزيع خدمات التعليم كما يعكس ذلك معامل جيني والذي قدر بحوالي 0.785 لعام 2000 م . ومؤشرات الاهداف الانمائية للفترة من 1997-2004م فيما يتعلق بالتعليم أكدت أن هناك تقدماً نحو تحقيق الاهداف الانمائية . كما بينت الدراسة أن معدلات العائد لمستوى التعليم الابتدائي أعلى من تلك للمستوى الثانوي والجامعي وركزت الدراسة على أهمية رأس المال البشري والدور الهام الذي تلعبه في عملية التنمية المستدامة في السودان . أما دراسة النمو الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري في السودان ، دراسة في اقتصاديات التعليم (2008) فقد ناقشت موضوع اقتصاديات التعليم في السودان للفترة من 89-1998م وكيفية تأثر متغيرات النمو الاقتصادي في السودان على الاستثمار في رأس المال البشري أي الانفاق على التعليم . وخلصت الدراسة إلى أن تأثير الناتج المحلي الاجمالي على الاستثمار في رأس المال البشري هامشي وضعيف . وأوضحت أن اقتصاديات التعليم لم تعد تلك الحرف التي تقدم للانسان بل لخصى اقتصاداً صناعته العملية التعليمية وقطاعه الانتاج الفكري . كما أن التعليم يسهم في تراكم رأس المال وتشير الدراسات ونظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدلات النمو الاقتصادي طويل الاجل ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل احسن تعليماً . تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدراً من مصادر النمو المستدام . كما اوضحت الدراسة بان التعليم بشكل غير مباشر يؤثر على الانتاجية من خلال التأثير على الصحة . اثبتت الدراسات أن الامية والجهل يؤثران تأثيراً فعالاً على مستويات الصحة الفردية والعمامة وبشكل عام يساهم التعليم في تحسين الموارد البشرية وتطورها من خلال رفع الكفاءة والمقدرة الذهنية وسعة الاستيعاب ورفع انتاجية القطاعات المختلفة . وأوضحت الدراسة أن هناك تطور في الانفاق على التعليم في السودان مع التركيز على التعليم العالي التقني باعتبار أن الدول النامية هي الأكثر حاجة إلى العمالة المدربة . وأن هناك عائد اقتصادي للاستثمار في رأس المال البشري مثل العائد الاقتصادي الناتج في الاستثمار في رأس المال المادي او المالي باختلاف قيم العائد الاقتصادي لكل نوع من الاستثمار كما اوضحت بان هناك علاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري ومتغيرات النمو الاقتصادي . وقد أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية دراسة عن واقع الفقر في اليمن بشكل عام . وتناولت ظاهرة الفقر البشري بشكل خاص وأبرزت أن الفقر البشري يبرز المظاهر التفصيلية للفقر من خلال العديد من المؤشرات الاجتماعية . وتعكس هذه المؤشرات مستوى متدن من التنمية البشرية في اليمن بدليل تنمية بشرية يبلغ 0.468 وفيما يتعلق بدليل الفقر البشري بلغت قيمة الدليل 42.5 الذي يمثل مقياساً مركباً للحرمان البشري . وأوضحت بأن فجوة توقع الحياة لصالح الاناث قد ارتفعت بنسبة 106.6% وانخفضت الفجوة التعليمية ممثلة بالقيود في التعليم الاساسي إلى 52.8% والثانوي إلى 35.3% . وأوضحت أن هناك تحسن في قضايا النوع والمساواة بين الجنسين، ووضحت الدراسة فيما يتعلق بالتعليم بان التعليم يعد مطلباً لا غنى عنه في التحديث الاقتصادي والاجتماعي ولمقاومة الفقر لايزال محدوداً . ذلك بسبب ارتفاع معدلات الأمية التي بلغت 31.2% بين الذكور و73.5% بين الاناث فضلاً عن أن التعليم الاساسي ورغم الزاميته لايزال غير قادر على استيعاب كل الأطفال في سن الدراسة . كما تناولت الوضع الصحي وذكرت حدوث تحسن في المؤشرات الصحية وارتفاع تغطية الخدمات الصحية إلى 50% من السكان فقط في عام 2000م 25% فقط منها في الريف نتيجة التواجد الجزئي للرعاية الصحية الأولية فيه . وقد ساهم النمو المتواضع للمرافق الصحية والكادر الصحي مع الحملات المتواصلة للتوعية والتطعيم والتحصين ، كما بينت الدراسة ضعف خدمات المياه ومحدودية شبكات الصرف الصحي في الحضر وغيابها في الريف مما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة وهي نواتج طبيعية للفقر وتظهر البيانات زيادة عدد المستفيدين من الشبكة العامة للمياه في الحضر من حوالي مليونين في عام 1995 إلى حوالي 2.9 مليون في 2000 بمعدل نمو متوسط 6.7% . أما في المناطق الريفية فقد ارتفع عدد المنفقين من امدادات المياه 6.8 مليون نسمة في عام 1995 إلى 7.7 مليون نسمة في عام 2000 . وأبرزت الدراسة بعض الجهود المبذولة لمكافحة الفقر وذلك عن طريق تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية وصناديق الرعاية الاجتماعية وبرامج توفير الخدمات الاساسية وخلق فرص عمل وتمليك الأصول الانتاجية . كما أوضحت أنه بالرغم من أهمية دور الشبكة المباشر وغير المباشر في التخفيف من الفقر الا انها تنطوي على امكانيات فعلية متواضعة لمكافحة وذلك نتاج إلى بعض الصعوبات والمعوقات التي تحول دون اكمال دورها للتخفيف من الفقر والوصول إلى الفقراء .

4. مفاهيم وأبعاد الفقر

تشير معظم مفاهيم وتعريف الفقر إلى أن الفقر هو عبارة عن حالة من العجز والحرمان وهذا العجز يتمثل في عده أشكال من الحرمان وبالتالي هذا الحرمان يمكن أن يقع على فرد أو أفراد أو أسرة أو جماعة أو قبيلة من امتلاك الوسائل اللازمة لتلبية الاحتياجات المادية والاجتماعية الخ . ويمكن تعريف الفقير بأنه في اللغة مكسور الفقار والفقار عظم الظهر . أما في الاصطلاح الشرعي فقد قال الراغب الاصبهاني الفقير يستعمل على أربعة أوجه : الاول وجود الحاجة الضرورية وذلك عام للانسان مادام في دار الدنيا . قال تعالى (يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله) . الثاني فقر النفس وهو المقابل بقوله صلى الله عليه وسلم (إنما الغنى غنى النفس) . والثالث هو الفقر إلى الله وهو المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم (اللهم اغنى بالافتقار اليك ولا تفقرني بالاستغناء عنك) . والرابع هو شح المقتنيات وهو المذكور في قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) . وهذا الرابع اختلف الفقهاء في حده . قال الشافعية والحنابلة : الفقراء هم الذين لا شيء لهم والمساكين هم الذين لهم شيء لا يقوم بهم . وذهب المالكية إلى أن المسكين اشد حالاً من الفقير فالفقير هو الذي لا يملك قوت عامه والمسكين هو الذي لا يملك شيئاً . وذهب الحنفية إلى أن الفقير هو الذي يملك دون نصاب الزكاة والمسكين لا يملك شيئاً وقيل الفقير هو المحتاج الذي يسأل الناس . والمسكين هو الذي لا يسألهم رغم حاجته . وللفقير تعريف ومفاهيم كثيرة يصعب حصرها بشكل كامل في بعد واحد من أبعاد الحياة . ولكن تنقسم هذه المفاهيم بصورة عامة إلى قسمين مفاهيم تقليدية وأخرى حديثة . وتشير المفاهيم التقليدية إلى جانب النقص والقصور في الموارد المتاحة للفرد أو الأسرة حيث يمكن الإشارة إلى هذا النقص من اتجاهين الأول من الناحية المطلقة والثاني من الناحية النسبية . فمن الناحية المطلقة يمكن تعريف الفقر بأنه نقص الموارد المتاحة للفرد أو الأسرة عما يلزم لتأمين اشباع حد أدنى من الحاجات المادية لا غنى عنه للبقاء على قيد الحياة ولحفظ النوع الانساني . ويمكن تقسيم الفقر المطلق إلى قسمين وهما الفقر المطلق الأول ويحصل عندما لا تتوفر للفرد أو الأسرة المعيشية حاجات الكفاف الطبيعية الانسانية أى المستوى المعيشى الأدنى المعروف بالحاجات الأساسية معبراً عنها بالغذاء والملبس ومياه الشرب النقية واصحاح البيئة والمسكن والصحة والتعليم . أما الفقر المطلق الثانوى فيعنى العزل من المشاركة الاجتماعية أو عدم تحصيل الحد الأدنى للمستوى الاجتماعى والثقافى المتعارف عليه فى مجتمع معين . ومن الناحية النسبية يمكن تعريف الفقر بأنه نقص الموارد المتاحة للفرد أو الأسرة عما يلزم لتأمين اشباع الحد الأدنى من الحاجات عند مستوى المعيشة المقبول اجتماعياً . ونلاحظ مما سبق بأن كل من الفقر المطلق والفقر النسبى يتعلق بحصول الفرد أو الأسرة على حد معين من الموارد اللازمة لتأمين حياة كريمة سواء كان ذلك من الناحية المطلقة أو النسبية وبالتالي يقرنا ذلك إلى ما يعرف بفقر الدخل سواء من الناحية المطلقة أو النسبية.

يشير فقر الدخل إلى الفقر الذى يتم تحديده على اساس معيار الدخل وتتم التفرقة فى هذا الصدد بين الفقر المطلق والفقر النسبى . الفقر المطلق فهو يشير إلى حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين يسمى حد الفقر ويشير الفقر إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التى تحصل على أقل دخل فى المجتمع . كان يكون من أفقر 10% أو 20% أو 40% فى المجتمع . ومن الممكن أن يكون غير فقير بالمفهوم المطلق وفقير بالمفهوم النسبى ويختلف حد الفقر من مجتمع لاخرومن عام لاخر . ولقد قدر البنك الدولى حد الفقر بدولار واحد فى اليوم (باسعار 1985م وفقاً لمبدأ PPP) على مستوى العالم وبمبلغ 2 دولار فى امريكا اللاتينية و 4 دولار لدول شرق أوربا (اسعار 1990م) و 14,4 دولار فى امريكا والدول الصناعية (اسعار 1985) . وبالتالي وفقاً إلى ما تقدم نجد فى السودان أن حد الفقر أو حد الكفاف قدر بمبلغ 150 دينار فى اليوم هو حد الكفاف للفرد الواحد . وهذا يعنى أن حد الكفاف فى اليوم للأسرة المكونة من (6) افراد يبلغ 900 دينار فى اليوم أو فى حدود 27000 دينار فى الشهر وهو ما يكفى بالكاد لشراء القوت اليومى . بالإضافة إلى ماسبق من مفاهيم تقليدية فهناك مفهوم ينتمى إلى هذا الجانب من المفاهيم التقليدية وهو مدخل اخر بدأ استخدامه على نطاق متزايد فى بعض الدول . وهو مدخل يعتمد اساساً على ما يتصوره الافراد انفسهم أو تتصوره أسرهم فى قطر أو مجتمع معين من تقدير الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذى يمكن قبوله اجتماعياً . وإذا كانت المداخل السابقة يمكن اعتبارها مداخل موضوعية حتى وان لم تكن متجردة تماماً من الاعتبارات الذاتية . إلا أن هذا المدخل يمكن اعتباره مدخلاً شخصياً أو ذاتياً ومع ذلك فإن هذا المدخل الذى يشرك الفقراء انفسهم فى تعريفهم لظاهرة الفقر من شأنه أن يتيح للفقراء الفرصة فى التعبير عن ادراكهم لهذه الظاهرة ومن وجهة نظرهم فيما يتعلق بالتمييز بين الأغنياء والفقراء والفقراء وشديدى الفقر من الفقراء . وتعريف الفقر من منظور ظروف المعيشة ينطلق من نقطتين اساسيتين هما : أن الفقير يجب أن يكون مرئياً وإن ما يعتز به فى هذا التعريف ليس ما يشعر به الناس ولكن كيف يعيشون ومن ثم ينظر إلى الفقر كترامك للحرمان الاجتماعى ودمج هذا المدخل بين الافكار المتصلة بقياس الدخل والبحوث الخاصة بظروف الحياة . فالدخل يقدم فقط دليلاً غير مباشراً على الفقر ويتعين أن يضاف اليه عدم القدرة الفعلية على بلوغ حد أدنى من مستوى المعيشة بسبب نقص الموارد المادية ويتطلب هذا المدخل التعرف على بيانات الدخل ، والاصول المتاحة للاستخدام فضلاً عن ظروف السكن والتعليم والصحة والاندماج فى العمل وغيرها .

5. المفاهيم الحديثة للفقر

معظم المفاهيم التي تنتمي إلى هذه المجموعة نجدها أضافت بعض الأبعاد الأخرى لتوضيح مفهوم الفقر ليصبح أكثر شمولاً لجوانب الحياة وهذه المفاهيم تجدها تركز بصورة أساسية على الاحتياجات الأساسية من الغذاء الإلزام للبشرية لتحقيق حد أدنى من حياة الرفاه التي يعتبر أهمها على الإطلاق الغذاء والطعام وبالتالي يتضح بأن مفهوم الفقر وفقاً لهذا المفهوم يعرف بدلالة نقص الغذاء وعدم كفاية الطعام الذي يمكن أن يؤدي إلى حالات من سوء التغذية والمجاعات وهو ما يعرف بالفقر الغذائي . ويقصد به عدم تحصيل الفرد أو الأسرة المعيشية على الحد الأدنى من التغذية المطلوبة لحياة نشطة. وينتج من فقدان الموارد المادية الضرورية لتأمين هذا الحد ، ويظهر ذلك جلياً في حاله سوء التغذية أو الديون التي تتقّل كاهل الفرد الفقير كما تكون في الصورة النسبية الكبيرة التي يصرفها على الغذاء من دخله الذي لا يكفي بمداه بالسعرات الحرارية اللازمه لقيامه بمهامه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . وبالتالي نجد أن هذا المفهوم يركز على بعدين أساسيين لتحديد الفقر . وهو عن طريق الدخل والانفاق اللازم لتلبية الحاجات الأساسية للطعام الضرورية للإنسان باستخدام تكلفة الغذاء الأساسي أو عن طريق الاستهلاك وحساب السعرات الحرارية التي يحتاجها الإنسان في اليوم . وهناك بعض المفاهيم التي يمكن أن ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو تكون نسبة إلى بعض التغيرات الاجتماعية والبيئية . وهناك الفقر المرتبط بالكوارث ويحدث هذا النوع من الفقر بسبب الحروب والكوارث الطبيعية كالأوبئة والزلازل والفيضانات والسيول والجفاف والتصحر . وغالباً ما يحدث هذا النوع من الفقر بين عشية وضحاها أو في مدى زمني قصير نسبياً يؤدي لدمار مفاجئ لكل ممتلكات الإنسان بحيث يساوي في الفقر من كانوا يتمتعون بحياة آمنة وميسره قبل وقوع الكارثة ومن كانوا في فقر وبعد وقوع الكارثة . وفي مثل هذه الظروف يلجأ الإنسان عادة إلى الهرب بعد دمار ممتلكاته ويبدأ حياة بؤس وشقا من جديد. أما الفقر الهيكلي فهو ذلك الفقر الذي يضم مجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية . ونجد أن الظروف الاجتماعية في المجتمع كإتناء أفراد تلك الشريحة إلى طائفة دينية معينة لا تجد القبول من شرائح دينية أخرى أو انتماءها لشريحة اجتماعية معينة كطبقة العبيد المنبوذين بالهند . وهناك نوع ثاني من الفقر الهيكلي وهو ذلك الذي يحدث نتيجة للمسار السلبي لاقتصاد الدولة الناتج عن الخطط الانمائية الفاشلة أو القصور في توزيع التنمية والثروة مما ينتج عنه أن تتعرض المجموعات السكانية إلى تدني احوالها المعيشية وتصبح بالتالي أكثر قابلية لأن تدرج هذه المجموعات في اطار الفقر .

من استعراض مفاهيم وتعريف الفقر التي تنتمي إلى المفاهيم التقليدية والحديثة تجدها تركز بشكل أساسي على جانبي الدخل والاستهلاك. وعليه لا يمكن التسليم بأن مجرد الحصول على مستوى معين من الدخل أو الأصول المملوكة يعين على التحرر من قبضة الفقر بصورة مستدامة . فهناك أسر وافراد يمكن تصنيفهم من الاغنياء بدلالة مستوى الدخل أو مستوى الأصول المملوكة غير أنهم يعتبرون من الفقراء من خلال معظم أو جميع المؤشرات غير النقدية . وهناك جانب آخر يمكن أن يقوم عليه مفهوم للفقر ويمكن تصنيفه من مفاهيم الفقر الحديثة ويعتبر جانباً مكملاً لجميع مفاهيم الفقر التقليدية السابقة والحديثة والذي يركز على جانب القدرات البشرية من خلال المؤشرات غير النقدية المرتبطة بالصحة والتعليم والسكن . وأن الفقر في مجمل مفاهيمه هو نتيجة لعدة عوامل ومسببات تتداخل مع بعضها البعض وتكون بمثابة اليات تعمل على توليد الفقر وزيادة حدته لذلك من الجدير الاشارة إلى أهم مسببات الفقر. ويمكن استنتاج أهم مسببات الفقر والتي يمكن ايجازها في نقص الموارد المادية للفرد أو الأسرة وتدني مستويات المعيشة وسوء التغذية وضعف القدرات البشرية .

6. طرق وأساليب قياس الفقر

هناك مستويات لتحليل الفقر هما مستوى الاقتصاد الجزئي ويقصد به تحليل أوضاع الافراد والاسر المعيشية الفقيرة التي لا تقدر على تلبية حاجاتها الأساسية أو تشبعها بدرجة غير كافية . هذا المستوى ينقسم إلى مستويين تحليليين فرعيين هما مستوى المجتمع المحلي ، مثلاً الحى أو القرية أو معسكرات النازحين المناطق العشوائية ويتمثل في تدهور البيئة المحلية بفعل تدهور أو عدم وجود خدمات المرافق العامة وإهمال النظافة وسوء طرق التخلص من الفضلات أو غياب أو عدم كفاية وفعالية مراكز التدريب وتنمية الخبرات للقيام بمشروعات انتاجية وحرافية تمكن من رفع الدخل وحسن استثمار الوقت . هذا مع غياب أو عدم كفاية مراكز الرعاية الثقافية والاعلامية والمعلوماتية وإهمال حل مشكلات الاندماج والتوافق الاجتماعي . يضاف إلى ذلك مستوى الأسرة المعيشية وهو انخفاض الدخل وتفاقم أعضاء الأسرة القادرين عن بذل مزيد من الجهد لزيادته وسوء توزيع الموارد داخل الأسرة كأن ينحاز هذا التوزيع على حساب الزوج أو للبنين على حساب البنات وإهمال التعليم وعمالة الأطفال ، وإهمال الاجراءات الصحية الوقائية كالتطعيم الخ . وعدم ملاءمة ظروف وامكانيات السكن وعدم نفاة البيئة والإهمال باصحاء البيئة. وتحليل الفقر على مستوى الاقتصاد الجزئي يتم على نطاق مخصوص هو مستوى جماعة اجتماعية معينة عادة الأسرة المعيشية.

أما المستوي الثاني فهو الاقتصاد الكلي حيث يحصل الفقر عندما يعيش الفرد المتوسط أى أوسط الناس في بلد ما في مستوى أدنى من حياة الكفاف . ويكون ذلك نتاج عدم الاستقرار السياسي والامن والحروب الاهلية و

النزاعات العرقية أو الطائفية . او التوجه الخارجى للتنمية خاصة غياب سياسات اقتصادية اجتماعية لتصحيح ما يحدث من اختلالات اقتصادية واجتماعية فى الدخل ، سياسات النمو المنحازة إلى الفئات النقدية والائتمانية و القدرة . يضاف إلى هذا انحياز السياسة المالية والسياسيين النقدية والائتمانية لفئات السلطة وللفئات الغنية التفاوتات الإقليمية والتفاوت بين الريف والحضر أو ليات عمل نظام السوق فى تخصيص الموارد وفقاً للقدرة الشرائية (الطلب) . هذا مع إهمال الحاجات الاجتماعية وآليات عمل السوق فى تركيز الثروة وسوء توزيع الدخل والبطالة بصورها السافرة والمقنعة وضعف أو غياب سياسات التنمية والرعاية الاجتماعية وتخلف نظم التعليم والتدريب التخلف التكنولوجى أو الاعتماد على النقل العشوائى للتكنولوجيا . هذا مع عدم كفاية الرعاية الصحية وانخفاض المستوى الصحى والبيئى العام وتخلف التشريعات و القوانين والتراخى فى تطبيقها خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة وتنظيم استغلال الحيز المكانى وصيانة حقوق الملكية وتنظيم استغلالها .

7. مقاييس الفقر

هناك العديد من المقاييس للفقر نجدها أكثر شيوعاً لقياس الفقر وأهمها :
خط الفقر *Poverty line* وهو مقياس للدخل أو الاستهلاك يفرق بين الفقراء وغير الفقراء . ويصلح ليكون مقياساً لوصف المستوى المعيشى ، ويعتمد فى تقدير خط الفقر تحديد مستوى أدنى من الحاجات الأساسية . غذائية وغير غذائية بما فى ذلك الملابس والسكن و التعليم والصحة والنقل ويعبر عن هذا المستوى رقمياً بتقدير مستوى الدخل . او مستوى الاتفاق الكافى للحصول على الحد الأدنى للحاجات الأساسية .
أما خط الفقر المدفق فهو المستوى الأدنى من الامكانيات المادية التى تساوى التكلفة الدنيا للحاجات الأساسية من السلع الغذائية التى لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة الا لفترة محدودة حيث يوفر ذلك المستوى اشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التى تمكن الانسان من مواصلة حياته عند حدود معينة .
خط الفقر النسبى ويقاس الفقر بموجب هذا المقياس بالمعنى النسبى وذلك باعتماد الموقع النسبى للفرد أو للأسرة ضمن المجتمع قيد البحث ويحدد خط الفقر النسبى باعتماد نسبة معينة من الدخل المتوسط كان يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل نسبة 10% من السكان ذوى الدخل الأدنى . لذلك فإن القيمة التى تصف خط الفقر النسبى تتغير بتغير الدخل من بلد لآخر ومن زمن لآخر للبلد نفسه. ويعد خط الفقر المطلق وما يشق منه من مؤشرات هو الانسب بالنسبة للدول المنخفضة الدخل إذ تسعى تلك الدول إلى توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للسكان . اما بالنسبة للدول المرتفعة الدخل فإن خط الفقر النسبى وما يشق منه من مؤشرات هو الانسب لها . لان تلك الدول تمتلك عاده شبكات أمان مختلفة تضمن حصول السكان كافة تقريباً على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية ولهذا فإن مشكلة الفقر فيها هى مسألة عدالة التوزيع أكثر مما هى مسألة توفير الحد الأدنى المذكور . ويلاحظ أن خط الفقر المطلق هو المعمول به بالنسبة للدول النامية . فى حين يلقى خط الفقر النسبى اهتماماً أكبر فى الدول المتقدمة . ويمتاز خط الفقر المطلق بأنه يتيح امكانية المقارنة بين الدول وبين الأزمنة المختلفة باعتباره يعتمد على معيار الاحتياجات الأساسية للانسان الذى يفترض ثباته إلى حد ما من مكان لآخر أو من زمان لآخر . وخط الفقر النسبى لا يتيح الامكانية نفسها للمقارنة لانه يعتمد على مستوى الدخل وكيفية توزيعه وهما عرضه للتغير بتغير المكان والزمان .

تعتبر التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبى من النتائج العملية لمحاولات قياس الفقر من ناحية وللرغبة فى وضع سياسات واقعية لمكافحة الفقر من جهة اخرى . ومما يدل على ذلك أن الفقر المطلق يمكن أن يخضع للقياس بمجرد الاتفاق على ما يعرف بخط الفقر وهو اتفاق يحدث عاده بناء على اعتبارات موضوعية وطبقاً لمناهج مختلفة ، ولكن لا ينجو تماماً من قدر من التحكم الشخصى من جانب الباحثين أو صناعات القرار . وكلما كانت الغلبة للاعتبارات الموضوعية ، وكان المنهج المتبع يعكس جوانب اساسية وهامة فى حياة البشر كان قياس الفقر اقرب للدقة ، وكانت السياسات المبنية على هذا القياس اقرب إلى الاستهداف السليم للفئات الفقيرة بالفعل. أما الفقر النسبى فهو مفهوم شخصى ومتغير إلى حد بعيد من شخص لآخر بالنسبة لنفس الشخص من وقت لآخر ومن ثم لا يكاد يوجد قياس للفقر النسبى فى حد ذاته ، وانما يستدل عليه بدرجة سوء توزيع الدخل فكلما زادت هذه الدرجة انتشر الفقر النسبى . وينحسر هذا الأخير كلما انخفضت درجة سوء توزيع الدخل وتعلق أكثر مقاييس الفقر انتشاراً وكذلك سياسات مكافحة الفقر بالفقر المطلق .

تهتم أدبيات الفقر فى الدول النامية بالفقر المطلق وهو يعنى باستخدام مؤشرات مستوى المعيشة ومن ثم فإن أكثر المداخل شيوعاً لتحديد الفقر المطلق هو ذلك المتعلق بالاعتبارات الغذائية حيث تحدد مجموعة من السلع يعتقد انها ضرورية لتوفير الحاجات الاستهلاكية الأساسية . ولعل اشكاليات هذا المدخل تتعلق بماهية الحاجات الأساسية فهناك مكونات اخرى غير غذائية للحاجات الأساسية فبينما يرى البعض أن مفهوم الحاجات الأساسية مفهوم قطرى يختلف من قطر لآخر وتحدده الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الا أن قدرة المقارنة للمؤشر تعنى التواضع فى حاجات اساسية . وهناك مؤشرات اخرى يمكن الاعتماد عليها لتجنب مواضع الضعف فى خط الفقر وأهم هذه المؤشرات :

- 1- عدد الرؤوس Head Count وقياس هذا المقياس عدد الفقراء كنسبة من جملة السكان . مثلاً اذا كان هذا المؤشر (8) فهذا يعنى أن 80% من جملة السكان فقراء، وقياس هذا المؤشر مدى انتشار الفقر. ويستخدم في تقييم السياسات التي تهدف لازالة الفقر. ومن عيوب هذا المؤشر، انه لا يقيس عمق الفقر أى بكم يبعد دخل أو انفاق الفقير عن خط الفقر . ويظل هذا المؤشر ثابتاً اذا ساءت او تحسنت احوال الفقراء مالم يعبر احدهم خط الفقر . كما يتجاهل التباين في توزيع الدخل بين الفقراء.
- 2- فجوة الفقر وقياس هذا المقياس عمق الفقر وهو الفجوة بين دخل أو انفاق الفقير وخط الفقر كنسبة من خط الفقر مثلاً اذا كانت قيمة هذا المؤشر 60% وهذا يعنى أن دخل أو انفاق الشخص الفقير يقل بحوالى 40% من حاجاته الاساسية وقياس عمق الفقر ولكنه يتجاهل عدد الفقراء وتوزيع الدخل بينهم. وعاده ما يستخدم في سياسات ازاله الفقر عن طريق تجسير الفجوة بين الفقر وخط الفقر.
- 3- شدة الفقر Poverty Intensity وقياس هذا المقياس عدد الفقراء تحت 50% من خط الفقر وهناك ايضاً مؤشر حديث هو مؤشر (سن). وهذا المؤشر يقيس انتشار وعمق الفقر اضافة إلى التباين في توزيع الدخل أو الانفاق بين الفقراء . أى يقيس الفقر النسبى والفقر المطلق .

8. التنمية البشرية

نال هذا المفهوم اهتمام كبير من قبل الاختصاصيين والمهتمين بقضايا التنمية والتنمية البشرية ومن قبل جميع منظمات المجتمع والحكومات والهيئات الدولية ، وقد تبنت هذا المفهوم منظمة الامم المتحدة من خلال برنامجها الانمائى *United Nation Development Program* عمدت على اصدار تقارير سنوية توضح من خلالها أوضاع التنمية البشرية فى الدول الاعضاء فى المنظمة. وعليه يمكن تعريف مفهوم التنمية البشرية بأنه : عملية توسيع خيارات الناس أو عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها² ويعرف مدير البرنامج الانمائى للامم المتحدة القليليشريه بأنها تلك التى لا تحقق نمواً اقتصادياً فقط وانما تقوم ايضاً بتوزيع فوائده توزيعاً عادلاً كما انها تمية تحافظ على البيئة عوضاً عن تدميرها وتعزز تمكين البشر لاتهميشهم وهى فى الاساس نمط للتنمية يعطى الاولوية للفقراء ويوسع الفرص والخيارات المتاحة امامهم لما يوفر لهم امكانية المشاركة فى القرارات ذات الصلة بمعيشتهم وتكون هذه التنمية بهذا التعريف منحازة ومدافعة عن الفقراء وعن المرأة وعن الطفل وعن الطبيعة وفرص العمل . والتنمية البشرية لها جانبان هما جانب تكوين القدرات وجانب الاستفادة من هذه القدرات وفيما يتعلق بالجانب الاول فالتنمية البشرية تعنى تكوين القدرات من خلال الاستثمار فى التعليم والصحة والتغذية والتدريب . اما الجانب الثانى فهو يعنى الاستفادة الكاملة من هذه القدرات فيما ينفع الانسان . أى استخدام القدرات البشرية فى زياده الانتاج والتمتع بالفراغ والمشاركة فى الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية . ومن ثم فإن الانسان هو محور عملية التنمية وهو وسيلتها وهدفها . وبذلك فإن التنمية ليست مفهوماً جديداً فقبل بضعة عقود كانت تستعمل للإشارة بشكل اضيق إلى الاستثمار فى المهارات البشرية . وهى مكمل للاستثمار فى رأس المال المادى وفى اوسط المختصين الاداريين كانت التنمية البشرية تميل إلى التساوى مع تطوير الموارد البشرية ولم تكتسب التنمية البشرية معنى اعمق الا فى السنوات الاخيرة من خلال الادراك أن التنمية قابلة للاستدامة فقط عندما يكون البشر قادرين بصوره متزايدة على التحكم بضمائرهم.

قام برنامج الامم المتحدة الانمائى بدور هام فى احداث هذا التحول الفكرى . لذلك أن جوهر التنمية البشرية هو جعل التنمية فى خدمة الناس بدلاً من وضع الناس فى خدمة التنمية . ومن هذا المنظور فإن التنمية تعنى ضمناً تخويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بانفسهم ، سواء فيما يتصل بموارد الكسب ام الامن الشخصى ام الوضع السياسى ، كما انها تؤكد على وثوق الصلة بالقيم المحلية المعرفة كأدلة مرشدة وأدوات لاعتماد هذه الخيارات . ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا اذا كان المعنيون بالسياسة الوطنية مستعدون لتقديم بيئة تنعش ضمنها الخيارات والمبادرات المحلية . وهذا يعنى ايضاً خلق بيئة تتيح الاصلاحات الهيكلية واعادة تخصيص الاموال ولا مركزية السلطة وتحويل الصلاحيات . ومن الملاحظ أن مدخل التنمية البشرية يختلف عن غيره من مداخل التنمية أو النمو الأخرى فمدخل الدخل ينظر إلى النمو الاقتصادى على انه حدوث زيادة فى متوسط الدخل الحقيقى ، ومن الواضح أن هذا المدخل يهمل كيفية توزيع هذه الزيادات فى الدخل بين طبقات المجتمع كما يتعرض للنحسن فى نوعية الحياة البشرية . فلا يوجد هناك ما يضمن ترجمة النمو الاقتصادى إلى تنمية بشرية بطريقة تلقائية . فالشخص قد يكون لديه دخل مرتفع ولكن قدراته البشرية محدودة كأن يكون غير متعلم أو لا يتمتع بصحة جيدة . وبالتالي نجد أن التنمية البشرية تعمل على معالجة جوانب القصور فى قدرات البشر وجعلهم أكثر قدرة ومشاركة فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

9. أهمية التنمية البشرية

تعكس دراسة التنمية البشرية مسيرة نظريات التنمية نفسها ونظريات النمو الاقتصادى . ذلك أن التنمية البشرية هى جزء من كل، فهى لم تطرح مستقلة بحد ذاتها . لقد تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد لآخر وكان فى كل

فترة يعكس جملة حوارات كما تعكس التنمية المتبعة حالياً في بلد محدد خلال فترة محددة أكثر من جانب لاكثر من نظرية . وتم استخدام أكثر من تعبير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية فقد استخدم مثلاً في البداية تعبير تنمية العنصر البشري أو تنمية رأس المال البشري أو تنمية الموارد البشرية أو التنمية الاجتماعية إلى أن استقر الرأي حالياً إلى استخدام تعبير التنمية البشرية بالشكل الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر عمل راند برز مع بداية التسعينات من خلال سلسلة من تقارير التنمية البشرية . ويختلف مضمون التنمية البشرية باختلاف التسميات المعتمدة فخلال الخمسينات مثلاً ارتبط المضمون بالنموذج الاقتصادي ، وتم أغفال أن هذا العنصر هو هدف التنمية بحجة أن النمو الاقتصادي يفضي إلى الرفاه الاجتماعي . وفي الستينات انتقل الاهتمام إلى التركيز على أهمية التعليم والتدريب بعد أن اتجهت نماذج النمو الاقتصادي إلى الاستثمار في البشر من خلال اعطاء أولوية للتعليم والتدريب وظهر في تلك الفترة مفهوم تنمية الموارد البشرية . ولقد دلت بعض الدراسات التطبيقية على نتائج مذهلة حول أثر تحسين قدرات البشر على النمو الاقتصادي بحيث أن 90% من ذلك النمو ، مثلاً في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته وتطور معرفته .

وهكذا يتضح أن مفهوم تنمية الموارد البشرية الشائع في تلك الفترة قد أولى البشر عناية خاصة من حيث توفير المستلزمات الضرورية لتمكينهم من مذاولة انتاجهم ورفع انتاجيتهم عبر قطف بعض ثمار نتاجهم من خلال توفير المسكن اللائق والغذاء الصحي ... الا ان هذا المفهوم بقي بعيداً عن النظر إلى البشر بصفقتهم هدف التنمية النهائي ومع السبعينات عالج الفكر التنموي مسألتين هامتين : الأولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهره الفقر والثانية ترتبط بأهمية تأمين الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع كافة . وقد لقيت هاتان المسألتين دعماً قوياً من خلال تبنيهما من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي . ومقولة أن البشر هدف التنمية تتضح أكثر وإن بقي الأمر مقتصرًا على توزيع الثمار المادية للتنمية دون النظر إلى النواحي السياسية والثقافية والترفيهية . غير أن هذا المسار الإيجابي للفكر التنموي انحرف في الثمانينات عن مساره . وتم التأكيد على سياسات التكيف الهيكلي بما انسحب على تقليص دور القطاع العام وتنظيم دور القطاع الخاص واصبح تركيز تلك السياسات منصباً من جديد على النمو الاقتصادي بحد ذاته دون النظر إلى اثارها على الفئات الاجتماعية المختلفة . وبذلك وضعت التنمية البشرية في الصف الثاني . ومع تباين المواقف على المستوى الدولي ظهرت في منتصف الثمانينات تياران مختلفان في النظر إلى التنمية البشرية الأول تبناه صندوق النقد الدولي وهو يركز على النمو الاقتصادي اساساً . والثاني تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو يحاول جاهداً أن يضع البشر أولاً في صلب العملية التنموية . فيعد أن ظل تركيز تنمية الموارد البشرية على حاله خلال السبعينات ، توسع كثيراً خلال الثمانينات فاضيفت مجالات اخرى غير التعليم والتدريب ، شملت تعزيز دور المرأة وتحسين ادارة القطاع العام والتخطيط للموارد البشرية وكذلك الاهتمام بتوفير الحاجات الأساسية للبشر . ورافق هذا التحول مهمة تنمية الموارد البشرية ضمن المهمة الكلية للتنمية البشرية عندما أكدت الجمعية العامة في تقريرها لعام 1988م أن تنمية الموارد البشرية ترتبط بعملية تنموية تركز على البشر وتوسعي لتعزيز كافة الطاقات والقدرات البشرية . إلا أن عملية وضع الجزء ضمن اطار الكل لم تتبلور بشكل كامل إلا بعد التسعينات مع اصدار سلسلة تقارير التنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي بدأت عام 1990م . ويمكن تلخيص مسيرة مضمون التنمية البشرية في العقود السابقة في أنها ركزت في الخمسينات على الرفاه الاجتماعي وفي الستينات اعتبرت التنمية البشرية العنصر المتبقى للتنمية وفي السبعينات تم التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية . وفي الثمانينات كانت التنمية البشرية تمثل الجانب المهم في التنمية . أما عقد التسعينات فقد سمي بعقد التنمية البشري .

10. مقاييس التنمية البشرية

أصدرت الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي عدة تقارير عن التنمية البشرية في الدول الاعضاء في المنظمة منذ العام 1990م بصورة دورية سنوية . وقد احتوت هذه التقارير على صيغ مختلفة لقياس التنمية البشرية . ويأتي الاختلاف في كل صيغة من هذه الصيغ لتلأفي جوانب القصور التي تظهر من عام إلى اخر ولتقادي الانتقادات التي وجهت إليها حتى تصبح هذه الصيغ أكثر شمولاً لجوانب حياة البشرية وتغطي في نهاية الامر جميع أبعاد التنمية البشرية . وبالنظر في مكونات هذه الصيغ تجدها تشمل على عدد كبير من مؤشرات اهداف الالفية ، وهي عبارة عن أدلة مركبة من عدد من المؤشرات . وتعمل على قياس معدلات الانجاز للدول كما يمكن الاستعانة بها لاجراء المقارنات الدولية بين الدول . وفيما يلي عرض مختصر لهذه الصيغ :

أولاً : دليل التنمية البشرية (HDI) Human Development Index ويعتبر دليل التنمية البشرية أول مقياس يصدر في تقارير التنمية البشرية حيث صدر مع أول تقرير للتنمية البشرية في العام 1990م . ويتسم دليل التنمية بأنه دليل مركب يقيس معدل انجازات البلد في ثلاثة أبعاد اساسية للتنمية البشرية هي الحياة المديدة الصحية كما تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة . والمعرفة كما تقاس بمعدل الامم البالغين بالقراءة والكتابة ومستوى المعيشة اللائق كما يقاس بالنتائج المحلي الاجمالي للفرد في معادل القوة الشرائية بالدولار الاميركي .

ثانياً: دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس (Gender Related Development Index (GDI) ويعتبر دليل التنمية البشرية *GDI* هو الدليل الثاني الذى صدر فى تقارير التنمية البشرية وهو يعمل على معالجة بعض الجوانب او اكمال الجوانب التى لم يشملها دليل التنمية البشرية (HDI) حيث أغفل المقياس السابق مسألة النوع والمساواة بين الرجل والمرأة وتوزيع هذه القدرات فيما بينهم . ويقس دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس الانجاز الذى تم تحقيقه من حيث القدرات الاساسية الثلاثة التى يقيسها دليل التنمية البشرية (HDI) وهى المستوى الصحى ومستوى التعليم ومستوى الدخل عبر المتغيرات المعتمدة فى قياس كل منها . لكن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس يأخذ بنظر الاعتبار عدم المساواة فى الانجاز بين الرجل والمرأة . إذ تنخفض قيمة هذا الدليل عندما يزداد مستوى التفاوت فى الانجاز بين الذكور والاناث أى أن الجنسين فى القدرات الاساسية كانت لصالح الرجل كلما انخفض دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس فى البلد المعنى مقارنة بدليلة الخاص بالتنمية البشرية . لذا فإن هذا الدليل ببساطة ما هو إلا دليل التنمية البشرية HDI مخصصاً منه (ومعدلاً) بخفضه لأخذ عدم المساواة بين الجنسين فى الاعتبار .

ثالثاً: دليل المشاركة المعدل للجنس: (Gender Empowerment Measure (GEM وهو عبارة عن مقياس اخر لتحديد مستوى التنمية البشرية بدلالة عدم المساواة بين الجنسين . ويستخدم هذا المقياس متغيرات مبنية على اساس قدرتها فى قياس التمكين النسبى للرجل والمرأة فى مجالات المشاركة بالانشطة السياسية والاقتصادية على اساس معيار التوازن فى تقاسم الادوار فى عمليات التخطيط واتخاذ القرارات وتكافؤ الفرص . ويركز هذا الدليل على ثلاثة متغيرات تعكس مدى مشاركة المرأة فى اتخاذ القرار السياسى ومدى مشاركتها فى الموارد الاقتصادية وتستخدم نسبة المشاركة فى المقاعد البرلمانية كمؤشر للمشاركة السياسية ويستخدم المتوسط البسيط لنسبة التمثيل فى الوظائف المهنية (الفنية) والادارية كمؤشر للمشاركة فى اتخاذ القرار المهني والادارى .

رابعاً: دليل الفقر البشرى: (Human Poverty Index (HPI ، فى عام 1997م أضافت الامم المتحدة بعد هام إلى هذه الصيغ وهو ضرورة التخلص من الفقر وهو ما يعرف بدليل الفقر البشرى . وكان ذلك نتاج طبيعى إلى أن المؤشرات النقدية التى تتعلق بالدخل والاستهلاك غير قادرة على تحديد وقياس الفقر بصورة كاملة . إضافة إلى ذلك تفتى الفقر فى دول العالم وخاصة فى الدول النامية ، ولذلك كان من الضرورى اضافة هذا الدليل الذى يعكس بدوره جوانب هامة فى حياة البشرية ويعتمد على مؤشرات غير نقدية لقياس الفقر . فى عام 2000م اجتمع قادة 189 قطر فى مقر الامم المتحدة فى نيويورك فى مؤتمر الالفية لمناقشة ايجاد حلول لمحاربة الفقر والجوع ومحو الامية ومكافحة الامراض والتفرقة ضد المرأة والتدهور البيئى . وقد وافقت الدول على ثمانية أهداف أطلق عليها الاهداف الانمائية للالفية MDGs Millennium Development Goals وهى تهدف فى نهاية المطاف إلى تحقيق وترقية وتحسين حياة البشر . وتسعى الاهداف السبعة الاولى إلى ازالة الفقر باشكالة المختلفة . أما الهدف الثامن المتعلق بالشراكة العالمية فى التنمية فهو يرمى إلى ايجاد الوسائل لتحقيق الاهداف السبعة الاولى بمعنى أن الكثير من البلدان الفقيرة تحتاج إلى مساعدات اضافية لذا ينبغى عليها أن تتجه إلى البلدان الغنية للحصول على هذه المساعدات . كما أن الدول الاشد فقراً التى تثقلها الديون تحتاج إلى مساعدات لتخفيف عبء الديون عنها . وتستفيد كل الدول اذا ما أزيلت او خففت الحواجز التجارية مما يسمح بالتبادل الحر للبضائع والخدمات . الاهداف الثمانية تسعى إلى ازالة الفقر والجوع وتحقيق التعليم الاساسى على مستوى العالم والى خفض وفيات الامهات والاطفال والى الحد من انتشار مرض المناعة المكتسبة الايدز والملاريا والامراض الاخرى . كذلك المساواة فى مجال تمكين المرأة وترقية التنمية البيئية المتوازنة وترقية الشراكة العالمية للتنمية . وتركز الاهداف الالفية على مجهودات المجتمع العالمى فى تحقيق التحسن الملموس فى حياة الناس . وبالنظر إلى أبعاد وأهداف هذه الغايات واجراء بعض المقارنات مع اهداف وغايات التنمية البشرية فى جميع ابعادها نجد انها ترمى إلى تخليص المجتمعات من الفقر وتحسين حياة البشرية وبالتالي يعتبر الهدف الاساسى لكل من التنمية البشرية والاهداف الانمائية للالفية هو ازالة الفقر . والأهداف هي القضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق التعليم الابتدائى وتعزيز المساواة بين الجنسين وتخفيض معدل وفيات الاطفال وتحسين الصحة النفسانية ومكافحة فيروس مرض المناعة البشرى وكفالة الاستدامة البيئية واقامة شراكة عالمية .

11. الفقر البشرى

أصبحت مفاهيم الفقر ومقاييس الفقر المبنية على جانب المؤشرات النقدية غير كافية لتوضيح وقياس الفقر وذلك يرجع إلى أخفاقها فى ابراز جوانب هامة فى حياة البشرية . لذلك جاءت المؤشرات غير النقدية وتعتبر جانباً مكملاً للمؤشرات النقدية . وتهدف هذه المؤشرات إلى تحسين ورفع القدرات البشرية وعلى وجه الخصوص بالنسبة إلى الشرائح الضعيفة والفقيرة حيث تهتم بالجوانب الصحية والمعرفية والمعيشية . وهى تعتبر مقاييس مركبة من عدد كبير من المؤشرات يصعب حصرها فى مؤشرات محددة كما انها تتباين من مجتمع إلى آخر وبالتالي فهى توضح جوانب متعددة وهامة لحياة البشرية . وغالبية الباحثين لايركزون على مسألتى الدخل والاستهلاك ك مجموعة منهم ترى أن الفقر مرتبط اساساً بنقص الكفاءات والقدرات الفردية وبخاصة من حيث

الصحة والمعرفة . وركزت مجموعة ثانية على الأسس السلوكية والسياسية والاجتماعية للفقير ورخاء البشر . ومع ذلك يختلف الباحثون ما إذا كان سلوك الفرد أو انحرافه أو انحرافه هو مسئولية الفرد بنفسه أو مسئولية المجتمع أو المؤسسات بمختلف أشكالها . وإذا قمنا بدمج هذا المداخل المتباينة فأنه يعنى الحرمان الذى يتضمن الحرمان من الطعام الكافى والتغذية المتوازنة والحرمان من الخدمات الصحية الضرورية ومياه الشرب الامنة ومن التعليم الاساسى والقراءة (محو الامية) والحرمان من السكن اللائق والملبوسات الواقية . والحرمان من الامن والطمأنينة وبخاصة نتيجة الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات الاقليمية وغيرها من الحقوق الاساسية من خلال التمييز والاضطهاد والعزلة وفقدان الكرامة الشخصية .

ومن الواضح أن هذا المدخل يركز على المعايير غير النقدية أو غير الدخلية كالتغذية المتوازنة والمياه الامنة والصحة والتعليم وبعض خصائص الأسر والأفراد الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وحينما نقيس الفقر بدلائل فقر القدرات فاننا نقيسه بصورة غير مباشرة وبإضافة المعايير النقدية (الدخل والافاق) . ومن الممكن أن نفهم الفقر ونفهم ابعاده بصورة أفضل . ومن الواضح أن مثل هذه المقاييس المركبة تقيس جوانب متعددة وهامة للحرمان أو الرفاة البشرى ومن ثم الفقر بمختلف ابعاده ودرجاته ، كما أن هذا المقياس يمكننا من معرفة مدى توزيع الفقر لانه مقياس متصل وليس مجرد مقياس ثنائى يوزع المواطنين إلى فقراء وغير فقراء ، بدلاً من توزيعهم إلى عدة فئات أو اربع فئات على الاقل . نضيف إلى ذلك أن مفهوم التنمية البشرية فى مجمله يقوم أساساً على فكره تعزيز جوانب النقص فى القدرات البشرية وزيادة الخيارات امام الناس بالإضافة إلى أن مجالات القدرات البشرية يمكن أن تمثل منهجاً جديداً تبنى عليه الخطط والبرامج التنموية .

تنطوى التنمية الاقتصادية على حدوث تغير فى هيكل توزيع الدخل وتغير فى هيكل الانتاج وتغير فى نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير فى كمية السلع والخدمات التى يحصل عليها الفرد فى المتوسط . ولعل هذا يعنى أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمى وانما تمتد لتشمل التغير النوعى والهيكلى . ويمكن أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التى يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة فى متوسط الدخل الحقيقى وتحسن فى توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن فى نوعية الحياة وتغير هيكل فى الانتاج . وفى كل الاحوال لابد من دراسة الارتباط بين السياسات الاقتصادية والفقر والتنمية فاصلاح السياسات المالية له تأثيرات ايجابية وسلبية على الفقراء . ومن هنا لابد أن تركز هذه السياسات على تحليل اقتصادى مبنى على الاحصاءات والمسوحات الميدانية حتى تكون اولويات السياسة متجهة نحو الفقراء أثناء تنفيذ برامج التكيف الهيكلى وفى هذا الاطار من المشكوك فيه أن تكون الاسواق لوحدها قادرة على توفير الامان الاجتماعى والغذاء وسائر الخدمات الاساسية للجميع وبخاصة منهم الفقراء والمستضعفين . ويمكن للنمو الاقتصادى الذى تحققه مؤسسات وسياسات غير سوفية لا تهدف لتعظيم الربح أن يساعد فى تخفيف حدة الفقر فى بعض المناطق والطبقات الفقيرة . وعلى ذلك لابد أن تركز السياسات على مفهوم التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية ذلك لأن التنمية لابد أن تبدأ وتنتهى بالبشر وبمعارفهم أخذين فى الاعتبار الخصوصية الحضارية مركزين فى ذلك على رأس المال الاجتماعى المعتمد على الثقة والتعاون والتكافل الذى يمكن اعتباره من أهم موارد التنمية المنحازة للفقراء والاطفال وغيرهم من المستضعفين الاخرين .

استراتيجية التنمية الجديدة كما يقول محبوب الحق تعنى تخطيط الاستهلاك أولاً والانتاج ثانياً . والمقصود بالاستهلاك هو سلخ المواد الاساسية التى يجب توفيرها من أجل القضاء على الفقر . وهنا يجب رفض مفهوم الطلب ودينامكية السوق ومفهوم القدرة على الدفع كأساس لقياس الحاجات الاساسية إذ يجب أن يتوجه الانتاج لتلبية المطالب الاستهلاكية الدنيا أى يجب أن تسبق العدالة الوفرة وتسبق العمالة الكاملة موضوع الانتاجية . ويجب التركيز على السلع التى يعتمد انتاجها على وفرة الايدي العاملة . وتعريف التنمية بالهجوم المباشر والانتقائى على مشكلة الفقر يفرض تصوراً جديداً للنشاط التنفيذى فى الدولة فهو يفرض تصوراً جديداً لتحديد نظام الاسبقيات وتصوراً جديداً لقضية الانتاج والاستهلاك والعلاقة بينهما والية السوق واتجاه الاستثمار . يقوم التصور الجديد للتنمية على الافتراضات أن النمو فى الناتج القومى لا يتساقط رداً على قاعدة المجتمع ونحتاج إلى الهجوم المباشر على فقر الجماهير . هذا بالإضافة إلى أن لية السوق كثيراً ما يشوبها التوزيع القائم للدخل . انها بوجه عام دليل لا يمكن الاعتماد عليه فى تحديد الاهداف القومية والاصلاحات المؤسسية تكون بوجه عام أكثر حسماً من إشارات الأسعار بالنسبة لصياغة استراتيجيات ملائمة للتنمية . ويجب أن تقوم الاستراتيجية الجديدة للتنمية على تلبية احتياجات البشرية الاساسية بدلاً من أن تقوم على طلب السوق . وبالتالي فإن أساليب التنمية يجب أن تكون على نحو يسمح ببناء التنمية حول الانسان لا بناء الانسان حول التنمية . وسياسات التوزيع والعمالة يجب أن تكون جزءاً مكمللاً لاية خطة انتاجية فمن المستحيل بوجه عام أن تنتج أولاً ثم توزع فيما بعد . ومن العناصر الحيوية فى سياسة التوزيع زيادة انتاجية الفقراء عن طريق ادخال تغير جدرى فى اتجاه الاستثمار نحو القطاعات الاكثر فقراً فى المجتمع . وتحمل هذه الافتراضات معانى جديدة تتقاطب مع ماتعارفنا عليه فى الادب التنموى . فالنظرية الكلاسيكية تقول اعتنوا بالناتج القومى لانه يعنى بقضية التنمية . أى اذا حققنا معدلاً كبير فى النمو فى الناتج القومى (10% مثلاً) فاننا نقضى على مشكلة البطالة . وإذا قضينا على مشكلة البطالة فاننا نقضى بصورة الية على مشكلة الفقر . التصور الجديد لمعنى التنمية يقول اعتنوا بمشكلة الفقر وسيعتنى ذلك

بالنتاج القومي ، أى إذا قضينا على مشكلة الفقر فاننا نطلق الكفاءات والمهارات ونوظف جميع القوى العاملة فتزداد الانتاجية والانتاج ومن ثم الناتج القومي . تعتمد النظرية الكلاسيكية على الية السوق فى التوزيع وعلى وجه التحديد على قانون العرض والطلب والية السوق (أو قرنا استئجار السوق) . هذه تشير إلى حيث توجد القوة الشرائية العالية ، أى إلى حيث يوجد الدخل العالى وليس إلى حيث توجد الحاجة . فاستراتيجية التنمية الجديدة ينبغى أن توجه نحو تلبية حاجات الغالبية العظمى من السكان وخاصة الحاجات الأساسية كالمأكل والمشرب والملبس والسكن فالية السوق لاتعكس هذه الحاجات . ويعنى ذلك بناء التنمية حول الانسان . فالمعنى الجديد للتنمية يعنى أن الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها . القضاء على الفقر يعنى التشكك فى اشارات الأسعار وآليات السوق كاسلوب لتوزيع الموارد ، خاصة حينما يكون توزيع الدخل مشوها . فالنمو الاقتصادى لا يتساقط بطريقة اوتوماتيكية فوق الجماهير فى المجتمعات التى لا يوجد فيها التكافؤ فى الفرص . والبلاد النامية لا تستطيع أن تحقق لضيق امكانياتها أنماط الاستهلاك فى الدول المتطورة . والحالة الاقتصادية للقطاعات الاكثر فقراً لا تتحسن لمجرد توزيع بعض القوة الشرائية عليها من خلال مخططات الرفاهية القصيرة الاجل . والفقراء يجب دفعهم فى التيار الرئيسى للحياة الاقتصادية من خلال العمالة . بالتالى ، فإن استراتيجية التنمية يجب أن تشكلها الاحتياجات المحلية لا متطلبات التصدير أو المساعدة الخارجية .

12. دليل الفقر البشرى : Human Poverty Index

أضافت الأمم المتحدة عن طريق برنامجها الانمائى دليل الفقر البشرى فى تقريرها الصادر فى العام 1997م، حيث يركز هذا الدليل على قضية الفقر وضرورة التخلص من الفقر . ودليل الفقر البشرى (HPI) هو عن دليل مركب مكون من ثلاثة ابعاد هامة تمثل النسب المئوية للسكان الذين يعانون من الحرمان فى جوانب القدرات البشرية ، المتمثلة فى حرمان السكان من الركائز الأساسية للتنمية البشرية المتعلقة بالحياة الصحية الجيدة والمستوى المعرفى والتعليمى والمستوى المعيشى الاثنى . ويتم قياس واحتماب هذه الابعاد عن طريق عدة مؤشرات . وبما أن مشكلة الفقر موجودة فى الدول الفقيرة والدول الغنية . لكن تجد اختلاف وتباين لكل من حالة الفقر فى الدول الغنية والفقيرة ، لذلك قامت الامم المتحدة باصدار صيغ مختلفة لقياس وحساب الفقر البشرى لكل من الدول المتقدمة والنامية . حيث تشير إلى الفقر البشرى فى الدول النامية ب (HPI-1) كما تشير إلى الفقر البشرى فى الدول المتقدمة ب (HPI-2) . ويأتى الاختلاف فى المؤشرات المستخدمة لقياس وحساب كل من HPI-1 و HPI-2 حيث تم اعتماد مؤشرات تتناسب مع الدول المتقدمة والنامية ويأتى الاختلاف فى المؤشرات فقط ولكن الابعاد هى نفسها سواء البعد الصحى أو التعليمى أو المستوى المعيشى . وفيما يلى سوف نشير إلى المؤشرات التى يتم استخدامها لقياس بُعد الفقر البشرى وفقاً للصيغة الصادرة فى تقرير التنمية البشرية . ويتم استخدام مؤشرات الوفاة للدلالة على المستوى الصحى حيث ورد فى دليل الفقر البشرى مؤشر احتمال عدم البقاء على قيد الحياة إلى سن الاربعين $100 \text{ time } \text{Probability at birth of not surviving to age 40}$ كنسبة مئوية من مجموع السكان . وبعد الحرمان من التعليم والمعرفة knowledge يوضح حرمان الافراد من فرص التعليم حيث تستخدم معدلات الامية لدلالة على هذا البعد وجاء فى صيغة دليل الفقر HPI-1 مؤشر معدلات الامية بين الكبار $Adult illiteracy rate$ كنسبة مئوية منها :

المستوى المعيشى اللائق $A \text{ decent standard of living}$ وفى هذا البعد يتم استخدام مقياس مركب من مؤشرين للدلالة على مستويات المعيشة وهى نسبة الافراد الذين لا يحصلون على مصادر المياه المحسنة $Population \text{ without sustainable access to an improved source}$ ونسبة الاطفال ناقصى الوزن $1 \text{ children under weight for age}$

الفقر البشرى للدول المتقدمة وقد تم استخدام مؤشرات مشابهة لمؤشرات الفقر البشرى للدول النامية مع وجود بعض الاختلافات للمؤشرات المستخدمة لكل بعد وهى الحرمان من الحياة الصحية المديدة $long \text{ and healthy life}$. واستخدمت مؤشرات الوفاة ولكن ورد فى صيغة الفقر البشرى للدول المتقدمة HPI-2 احتمال عدم البقاء على قيد الحياة إلى سن (60) $100 \text{ time } \text{Probability at birth of not surviving to age 60}$ كنسبة مئوية من مجموع السكان والحرمان من التعليم والمعرفة واستخدم لهذا البعد نسبة الكبار الذين تنقصهم مهارات التعليم الوظيفى $Percentage of adults lacking function literacy skills$ وتحسب كنسبة مئوية من الفئة العمرية المحددة . المستوى المعيشى اللائق $A \text{ decent standard of living}$ وهو ويقاس هذا البعد أيضاً عن طريق مقياس مركب من مؤشرين وهى نسبة السكان الذين تقل دخولهم عن خط الفقر (50% من الوسيط)

$Percentage \text{ of population below the income poverty line (50\% of the median adjusted household disposable income)}$. ومعدل العاطلين لفترة طويلة (12شهر واكثر) . $Rate \text{ long-term unemployment (12 months or more)}$.¹

13. حساب صيغة الفقر البشرى HPI-1

صيغة الفقر البشرى تعكس جوانب الحرمان في ثلاثة ابعاد مختلفة لحياة البشرية ، وان ذلك يتم بدلالة مؤشرات مختلفة ، كما أن صيغة الفقر البشرى تعمل على ايجاد النسبة المئوية للفقر البشرى لهذه الابعاد الثلاثة ولذلك يرمز للمؤشرات التي تقيس كل بعد ب (P) . حيث أن نسبة احتمال عدم البقاء على قيد الحياة إلى سن الاربعين = P1 ، نسبة الامية بين الكبار = P2 ، متوسط المؤشرات المكونة لمستوى المعيشة الانق = P3 . وبما أن مستوى المعيشة اللائق يتم قياسه بمؤشرين فإن المؤشر الاول يشار له P31 والمؤشر الثاني يشار له P32 . حيث أن نسبة الافراد الذين لا يحصلون على مصادر المياه المحسنة والمأمونة = P31 ، نسبة الاطفال ناقصي الوزن = P32 . ولايجاد صيغة HPI-1 يتم بالخطوات الاتية :

اولاً : حساب المتوسط المرجح للمؤشرين المستخدمين في قياس الحرمان في مستوى المعيشة اللائق .

$$P3 = [1/2(P31) + 1/2 (P32)]$$

ثانياً : بعد ايجاد البعد السابق يتم استخدام صيغة الفقر البشرى HPI-1 لايجاد النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من الحرمان أو يعانون من الفقر البشرى المتمثل في الابعاد المختلفة المكونة للدليل . وذلك عن طريق الصيغة التالية :-

$$HPI-1 = (P1)^{\alpha} + (P2)^{\alpha} + (P3)^{\alpha} / 3$$

حيث أن $\alpha = 1/3$

14. مؤشرات الوفيات

تعتبر مؤشرات الوفيات من الادوات الهامة لقياس وتقويم القطاع الصحي وذلك يعود إلى أن هذه المؤشرات تعكس الحالة الصحية للدولة ككل ، وبالتالي توضح الحالة الصحية للافراد والاسر . مما يساعد ذلك على تقييم الحالة الصحية والعمل على تلافى جوانب القصور في القطاع الصحي للدولة وتوفير الرعاية الصحية للافراد اللازمة لتمتع الانسان بالحياة الصحية الطويلة مما يعكس ذلك بدوره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ... وحتى يلعب كل فرد الدور المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبالتالي أن لتسجيل الوفيات أهمية قصوى . فعن طريقها يمكن تحليل الواقع الديموغرافي للسكان ومستوى النمو السكاني ، كذلك لمعدلات الوفيات وتباينها أهمية كبيرة في معرفة المستويات الصحية وتقييمها وتنميتها . وبالطبع فالوفيات هي إحدى المتغيرات الرئيسية لمعرفة حركة السكان في الماضي واسقاطها في المستقبل ، كما أنها تدخل كإحدى محددات التكوين العمري والنوعي للسكان ، ونستطيع أن نوجز أهم استخدامات احصاءات الوفيات في تحليل الوضع الديموغرافي الحالي للسكان وتغطية احتياجات الجهات الصحية للإدارة والبحث من أجل التنمية والتطوير أو تقديم البرامج الصحية العامة . هذا لتمكين المؤسسات الحكومية من اتخاذ القرارات والقيام بالاجراءات الصحية من أجل تحقيق برامج الحكومة غير الصحية وتلبية الحاجة إلى معلومات عن المتغيرات السكانية في الماضي والتي هي ضرورية لعمل اسقاطات مستقبلية للسكان وللخصائص الديموغرافية الأخرى (www.aitrs.org/training/straining/2005/demography/drbook3.pdf)

وتستخدم في تنمية خطط الاسكان والتعليم وبرامج الزمان الاجتماعي وفي انتاج وتقديم السلع والخدمات لمجموعات السكان المختلفة . اضافة إلى جميع هذه الفوائد والاستخدامات فإن تسجيل الوفيات يمكن الجهات الرسمية من تزويد المواطنين بوثائق وشهادات وفاه قانونية . وتنقسم هذه المؤشرات إلى عدة انواع ونجدها في مجملها تعبر عن اجمالي الوفيات (معدل الوفيات الخام) ونجد منها ما يهتم بتحليل الحالة الصحية للأطفال والامهات الحوامل ومنها ما يوضح الحالة الصحية بشكل عام مثلاً تقدير العمر المتوقع لافراد المجتمع أو توقع الحياة ، وبالتالي تعتبر مؤشرات هامة لتوضيح الحالة الصحية ، كما تجدر الإشارة إلى هذه المؤشرات .

يشير معدل الوفيات الخام إلى عدد المتوفين في السنة لكل 1000 من السكان في منتصف السنة . ويتمثل معدل النقص الطبيعي في الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات . ومعدل الوفيات الخام يعطينا فكرة اجمالية عن مستوى الوفيات واتجاهاتها ولكننا نحتاج ايضاً إلى مقاييس أكثر تفصيلاً لدراسة وتحليل بيانات الوفيات لان الوفاة مرتبطة بعدد من العوامل والخصائص فيمكننا أن نحسب معدل تفصيلي لكل مجموعة أوفئة سكانية مثل فئات الاعمار والنوع وسبب الوفاة والحضر والريف . وبالتالي من الممكن الحصول على هذه المؤشرات والبيانات الخاصة بحساب المعدلات التفصيلية لكل فئة من الفئات المذكوره بالرجوع إلى مايعرف بالتسجيل الحيوي للسكان vital registration والذي يعرف بأنه (يتضمن التسجيل الرسمي والتقرير الاحصائي لحدوث وجمع واعداد وتحليل وعرض وتوزيع الاحصاءات المتصلة بالاحداث الحيوية التي تتضمن المواليد الاحياء والوفيات ووفيات الاجنة والتبني والاعتراف الشرعي والانفصال الرسمي)

www.wbln1018.worldbank.org/mna/arabicweb.nsf/docByunid/6cif7ca36202cc485257313006BA1A4?opendocument

ويمكن أيضاً الرجوع إلى المسوحات الديموغرافية التي تعدها الدول عن طريق مؤسساتها أو احصاءات المؤسسات الصحية السنوية.

15. معدل وفيات الاطفال

يتضمن هذا المعدل عدة تصنيفات بدوره حيث يتم تقسيم وفيات المواليد والاطفال إلى وفيات الاجنة ويتضمن كل انواع فقدان الحمل الناتجة عن ولادة ميّنة عادة بعد (28) اسبوع من الحمل ، واسقاط وهو انتهاء حالة الحمل مبكراً قبل الاسبوع ال(28) واجهاض وهوانهاء الحمل المتعمد² . أما وفيات المواليد فتتضمن هذا النوع من الوفيات كل الوفيات التي تحدث للمواليد اثناء الولادة أو بعدها ومعدل الوفيات حول الولادة وعدد الولادات الميّنة والرضع المتوفين في الاسبوع الاول من الحياة بين 1000 ولادة . وكذلك يتضمن معدل وفيات حديثي الولادة وعدد الرضع المتوفين في الشهر الاول من الحياة بين كل 1000 ولادة حية ومعدل وفيات ما بعد حديثي الولادة وعدد الرضع المتوفين بعد الشهر الاول من الحياة بين كل 1000 ولادة حية (www.aitrs.org/training/straining/2005/demography/drkbook3.pdf) ، مسح الامومة الامنة ، التقرير القومي، 1999م ص ص 165-166) .
ويعبر معدل وفيات الاطفال عن احتمال الوفاة بين العام الاول والخامس (معيّراً عنه في الالف) معدل وفيات أقل من خمس سنوات، عدد الاطفال المتوفين قبل العام الخامس بين الف ولادة حية.

16. وفيات الامهات الحوامل

وهو نسبة الوفيات بين الامهات هي عدد وفيات الاناث اثناء الحمل والولادة لكل 100.000 مولود حي .
وتستخدم معدلات الوفيات لدلالة على مستويات الصحة ومن الملاحظ استخدام معدلات الوفيات في الاواسط الدولية حيث تستخدم منظمة الصحة العالمية معدل العمر المتوقع (توقع الحياة) لتعبير عن الحالة الصحية واجراء المقارنات بين الدول . وتستخدم منظمة اليونسيف معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة لنفس الهدف السابق ، وفي نفس الاتجاه جاء في دليل الفقر البشرى HPI-1 احتمال الوفاة قبل بلوغ العام الرابع لتعبير عن الحرمان من التمتع بالحياة الصحية الطويلة. وبالتالي يشير هذا المعدل إلى عدم بقاء طفل حديث الولادة حتى بلوغ العام الرابع اذا كان معرض إلى انماط الوفيات السائدة وقت ولادته وظلت هذه الانماط في استمرار طول حياتة ، ويعرف بأنه احتمال عدم بقاء طفل حديث الولادة على قيد الحياة إلى سن 40 أن كان معرض للانماط السائدة من معدلات الوفيات في اعمار محددة .
ويحسب معدل الوفيات لاي فئة عمرية بقسمة عدد الوفيات خلال السنة لتلك الفئة على عدد سكان نفس الفئة في منتصف السنة وضرب الناتج بمعامل ثابت غالباً 1000 ويشير هذا المعدل إلى عدد الوفيات الحاصلة لكل الف من سكان الفئة
اذا رمزنا للفئة العمرية بالرمز a فإن :

$$ma = \frac{d}{P} \times 1000$$

حيث أن ma معدل الوفيات عند العمر a .

Da عدد الوفيات عند العمر a خلال السنة .

Pa عدد السكان عند العمر a في منتصف السنة.

وبالنظر إلى اختلاف الوفيات بدرجة كبيرة حسب النوع أو العنصر فإن معدلات الوفيات الخاصة بالعمر غالباً ما تحسب بصورة منفصلة لكل من الذكور والاناث ولمختلف الجماعات العنصرية بين السكان 1.

وللحصول على مثل هذه البيانات عن معدلات الوفيات التفصيلية التي تحسب للفئات العمرية المختلفة يمكن

استخدام مايعرف بجداول الحياة The life Table

في كثير من المسائل الديموغرافية والاقتصادية يكون المحلل أو المخطط محتاجاً لتقدير عدد الاشخاص المتوقع بقاءهم على قيد الحياة (لمدة 15 أو 10 سنوات لاحقة) من مجموع السكان أو من فئة معينة من السكان وجدول الحياة هو من أهم الادوات التي تساعد على ذلك وجدول الحياة هو تاريخ حياة مجموعة افتراضية (اوفوج) من الاشخاص يتناقصون تدريجياً بالوفاة ويبدأ السجل عند ميلاد كل شخص ويستمر حتى يتوفى الجميع .

3-4-4 انواع جداول الحياة :-

يوجد هناك نوعان لجداول الحياة هما جدول الحياة لجيل أو دفعة معينة (The cohort (Generation) و جدول الحياة الجارى current .

1/جدول حياة الجيل

يتم تسجيل واقعات الوفيات لمجموعة من الأشخاص من الولادة حتى وفاة آخر عضو في المجموعة . ولا يخفى علينا مدى الصعوبات التي يتضمنها مثل هذا العمل فمن الصعوبة بمكان أن نجد احصاءات تغطي فترة 100 سنة ، حتى وان وجدت لبعض المجتمعات فالثقة بها تكون أقل من الثقة بالاحصاءات الحالية ، ثم أن افراد الدفعة أو الجيل قد يهاجرون أو يموتون دون أن تسجل وفاتهم ، وعلى كل حال فإن جداول حياة الجيل تجد تطبيقاتها في دراسة مجتمعات الحيوانات ودخلت مجال الصناعة كدراسة مدى حياة المصاييح الكهربائية .

2/ جدول الحياة الجارى :-

فيتمتع على خبرة الوفاة خلال فترة زمنية قصيرة سنة أو ثلاثة سنوات أو خلال الفترة بين التعدادين والتي خلالها تبقى الوفاة تقريباً ثابتة . وهذه الجداول تستخدم عدد السكان في منتصف المدة وغالباً ما تؤخذ سنة التعداد أو السنوات المجاورة لها بحيث يقع التعداد في منتصف الفترة التي تحسب الوفيات خلالها . وفي هذا الجدول نأخذ دفعة فرضية (غالباً 100.000) ونخضعها لمعدلات الوفاة التفصيلية الملاحظة خلال الفترة الزمنية المختارة . وهكذا يظهر جدول الحياة الجارى كلفظة فوتوغرافية للوفيات الجارية في السنة المختارة أو خلال الفترة الزمنية القصيرة المختارة . وتوجد جداول الحياة على شكلين : جداول كاملة وجدول مختصرة تحسب الجداول الكاملة لجميع الاعمار حسب احادى العمر من صفر إلى 100 ، بينما الجداول المختصرة حسب فئات العمر الخمسية أو العشرية وغالباً ماتحسب 0-1 ، 1-4 ، 4-9 ، 9-10..... وهكذا . وليس من الضروري عمل جداول الحياة منذ العمر صفر بل يمكن عملها من أى عمر كان ففي شركات التأمين مثلاً يبدأون من العمر 11، ولكن فى الغالب يتم عملها من الولادة إلى الوفاة .

17. مؤشر الامية بين الكبار (البالغين)

مما لاشك فيه بأن التعليم يلعب دور هام فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمختلف انواعه واشكاله ومستوياته ، اذ يعمل التعليم على توفير الموارد البشرية اللازمة لقيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد التي يتطلب توفرها . ومن المعروف أن الصلة بين التعليم والاقتصاد صلة وثيقة . والتعليم يسهم فى التنمية من خلال مايقدمه من قوى بشرية متعلمة ومن معارف علمية هي ثمرة البحث العلمى الذى يرتبط بالتعليم ، وما يغرسه من مواقف تجاة العمل والتنظيم والمجتمع تحابى جميعها التنمية بشكل أو اخر . ومن جانب اخر فالالاقتصاد يوفر للتعليم موارد مختلفة . ويتم النظر إلى التعليم على المستويين الفردى والعمومى باعتبارة مزيجاً من الاستهلاك والادخار فالاسرة أو المجتمع تنفق على التعليم كنوع من الاستثمار بالتعليم بحد ذاته من جانب وعلى امل الحصول منه على عوائد مستقبلية متمثلة بين امور اخرى بفوارق الاجر الناجمة مبدئياً عن التعليم ، أن جُرعة الاستثمارتزيد اهميتها كلما ارتفعنا على السلم التعليمى من جانب وكلما توجهنا إلى الفروع التطبيقية من التعليم من جانب اخر . وبما أن للتعليم مخرجات تتمثل فى توفير القوة العاملة المدربة والمعارف العلمية التي تقوم بالتطوير والتنمية فى الجانب الاخر هناك أيضاً مدخلات يجب توفرها وتشمل أهم هذه المدخلات الموارد المالية الانفاق على التعليم اللازمة لتوفير احتياجات المؤسسات التعليمية المختلفة التي تعتبر من العوائق الرئيسية التي تواجهها المؤسسات التعليمية فى كثير من الدول النامية . فإن تبنى وتردى أوضاع المؤسسات التعليمية وارتفاع تكاليف مدخلات التعليم يقود إلى ارتفاع تكاليف الحصول على التعليم فى المجتمع وخاصة بالنسبة إلى الشرائح الضعيفة والفقيرة مما يكون من الاسباب الرئيسية للهروب من التعليم وذلك يعودالى عدم القدرة على الابقاء بتكاليف الحصول على التعليم والالتزامات المصاحبة للتعليم وبالتالي يمثل ذلك احدى أهم اسباب تفشى الامية فى المجتمعات بالإضافة إلى بعض الاسباب الاخرى مثل العادات والتقاليد . وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور الفاقد التعليمى .

يأخذ القدر التعليمى اشكالا وصوراً مختلفة تسهم فى وجود عوامل متعددة يرتبط بعضها مباشرة بنظام التعليم نفسه ، ويرتبط البعض الاخر بطروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، ومن شأن هذه العوامل تقليل كفاءة النظام التعليمى ، بشكل يجعله عاجزاً عن تحقيق العائد الاقتصادى المرجو وتحقيق اهدافه المنشودة . ومن صور عوامل الفاقد التعليمى : عدم قدرة النظام التعليمى على استيعاب جميع الاطفال الملزمين وانخفاض معدلات القبول فى مراحل التعليم المختلفة . وتخلف الادارة التعليمية بمستوياتها المختلفة وعدم بناء برامج التعليم ومناهجة على اساس البحث العلمى فى التربية وضعف وانخفاض المستوى التحصيلى للتلاميذ فى مراحل التعليم . وهنا أيضاً مشكلة التسرب Drop-out التي تعد من المشكلات التي يهتم بها رجال التعليم والاقتصاد على السواء . وبجانب الاثر الاقتصادى المباشر للتسرب، هناك مشكلة ارتداد هولاء المتسربين إلى الامية ، وما ينتج عن ذلك من زيادة عدد الاميين ولهذا الارتداد إلى الامية اثاره الاجتماعية وله أيضاً اثاره الاقتصادية نظراً لما تشكله الامية من انخفاض فى الدخل القومى .

للتعليم انواع واشكال متعددة ، فإن الاستخدام الحديث للمصطلح فى لغة المتخصصين فإنه يطبق التعليم كلمة Education و المقصود هو التأكد على وجود اشكال مختلفة ومهمة للتعليم ويمكن النظر اليها على أنها بدائل لبعضها البعض تحت ظروف معينة . ولقد تم تعريف ثلاثة انواع اساسية من التعليم أو التعليم بمعناه الواسع وهي

التعليم الرسمي وهو يجرى فى مؤسسات تسمى مدارس ويعتبر اعضاءها عادة صغار السن لم يبدأوا بعد حياتهم العملية . والتعليم شبه الرسمي وينظر إليه كبرنامج منظم للتعليم يجرى خارج المدارس و اعضاءه غالباً بالغون والبرنامج عادة قصير واكثر تركيز من برامج التعليم الرسمي ويهتم التعليم غير الرسمي بالمهارات الوظيفية وموضوعات أخرى مثل معرفة القراءة والكتابة و حياة الاسرة والانشاد الوطنى . والتعليم غير الرسمي وهو البيت وفى العمل أو فى المجتمع اجمالاً . وبالتالي يمكن الاشارة إلى هذه الانواع والاشكال من التعليم بأنها مؤسسات أعدت خصيصاً بغرض تقديم الخدمات التعليمية لمختلف الفئات وهى تعرف بأنها تربية مقصودة وهى تلك التى تتم فى مؤسسات انشئت بغرض التعليم والتربية تأتى المدارس على راسها حيث تعد مناهج للتربية ويوجد معلمون ويوجد مبنى مجهز وغير ذلك وهنا يتم التعليم فى اطار العملية التربوية بطريقة مقصودة .

18. الامية

تدل لفظة الامية فى معناه اللغوى على الجهل بالقراءة والكتابة وهذا ما عناه القرأن بامية العرب حيث قال تعالى : (هو الذى بعث فى الاميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) . كما اكد رسول الله(ص) هذا المعنى بقول (نحن قوم لانقرأ ولانكتب) . وبالتالي نجد أن لفظ الامية يدل على عدم معرفة القراءة والكتابة بالنسبة إلى البالغين الذين تجاوزوا السن التى من المفترض أن يكون قد تحصلوا فيها على قدر من التعليم الذى يمكنهم من القراءة والكتابة على أقل تقدير . واصبحت الامية من المشاكل التى تحيط بشعوب العالم إلى الدرجة التى يصعب معالجتها . ويصل عدد البالغين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة إلى 821 مليون . أى ما يمثل سبعين العالم وغالبية هؤلاء لم يترددوا يوماً على المدرسة أو لم تشكل هذه المؤسسة سوى معبراً قصيراً فى حياتهم ، ولعل أهم الاسباب فى ذلك ترجع إلى الفقر الدائم مع عدم أغفال اسباب اخرى كالحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية . التى تجعل الناس يعيشون على مسافة بعيدة من بلادهم لعدة سنوات ، وهذا ويستشف من المعطيات المتوفرة بأن الامية الوظيفية أى عدم القدرة على قراءة بطاقة أو ملاً استمارة طلب عمل تمس ما لا يقل عن ربع المواطنين فى بعض المجتمعات الاكثر غنى فى العالم . بالتالى يجب تحسين البنيات التحتية والبرامج التربوية حتى تتمكن من مساعدة هذه الفئة العريضة على الخروج من دائرة الفقر ولا تظل حبيسة الامية وما إلى ذلك من المعضلات . من تلك الوفاء بتحقيق تعليم أولى على قدر من الجودة بالنسبة للجميع فى أفق 2015 وهو هدف تم التأكيد عليه من ممثلى الغالبية الكبرى للدول خلال مؤتمر دكار عام 2000م ويكون نقطة انطلاق جيدة مع أن النتائج المحصل عليها إلى اليوم لا تبعث بالتفاؤل . فى الوقت الراهن يبدو أن 70 بلداً من اصل 164 التزموا بتوفير التعليم للجميع فى افق 2015م ولكنهم قد يتعرضون للفشل فى مساعهم . لذلك أصبحت الامية خطر يهدد مسيرة الشعوب لما تلحقه من هدر للموارد وخاصة الموارد البشرية . لذلك وجب تظافر جميع الجهود وخصوصاً من قبل الجهات المعنية بمحاربة الامية .

ومن الاسباب والاليات التى تتبعها الدول للتقليل من خطر ومعدلات الامية المرتفعة فى مجتمعاتها الاتجاه نحو تعليم الكبار (محو الامية) والعمل على تعميم التعليم الابتدائى (الاساسى) . وتعليم الكبار هو المجموع الكلى للعمليات التعليمية المنظمة أيا كان مضمونها ومستواها واسلوبها مدرسية كنت أو غير مدرسية ، وسواء كانت امتداد أو بديلاً للتعليم الاول المقدم فى المدارس والكليات والجامعات أو فى فترة التلمذة الصناعية والذى يتوصل به الاشخاص الذين يعتبرون من الكبار فى نظر المجتمع الذى ينتمون اليه لتنمية قدراتهم واثراء معارفهم وتحسين مؤهلاتهم الفنية أو المهنية أو توجيهها وجهة جديدة وتغيير مواقفهم أو مسلكهم مستهدفين التنمية الكاملة لشخصيتهم والمشاركة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتوازنة والمستقلة . ونجد أن أول اشارة لمحو الامية فى تاريخ الاسلام ، وربما فى تاريخ الانسانية ، التى اذن فيها الرسول(ص) بتكليف اسرى بدر أن يعلم كل منهم عشرة من المسلمين نظير اطلاقه . فأن محو الامية لم ياخذ شكل حركة نظامية تستهدف تعليم الكبار الذين فاتهم سن التعليم فى صغرهم . ولا يدلنا التاريخ أن هذه الاشارة كانت بداية عمل مخطط يستهدف القضاء على الامية بين المسلمين لقد كان هذا التعليم فرض كفاية ينهض به اقرار لكتابة الوحي أو الرسائل أو التعليمات الدينية التى نشط فى نشرها بعض الفقهاء فى الاقليم والامصار كما تعلم بعض المسلمين اللغات الاجنبية للتمكن من الاتصال غيرهم مسلمين كانوا أو غير مسلمين وبدلاً من تعليم نظامياً انتشر الكتاتيب فى كل مكان لتعليم الصغار ولهذا كانت تسمى احياناً (مكاتب الصبيان) واخذ التعليم فى الاتساع والانتشار حتى ضلع عليه بعض الباحثين صفة التعليم الالزامى نظراً لاهتمام المسلمين البالغ فى تعليم ابنائهم . بالاضافة إلى تعليم الكبار نجد أن تعميم التعليم الابتدائى واحد من أهم الاسباب التى يمكن أن تساعد على تقليل معدلات الامية وذلك من خلال استيعاب اكبر عدد ممكن فى التعليم الابتدائى وذلك يكون بمثابة سد اكبر منبع من منابع الامية .

حساب مؤشر امية الكبار

تتبع أهمية التعرف على معدلات الامية فى الدولة من حيث أنها احدى المؤشرات التى تقود إلى التعرف على مستويات التعليم ، ومدى العمل على التوسع فى التعليم والاهتمام به، كما تعتبر الامية سبب ونتيجة للتخلف

الاقتصادى والاجتماعى والفقر ، حيث تشكل الامية الضلع الثالث للفقر الجهل ، المرض ، الجوع . ومن هنا تأتى أهمية حساب الامية حتى يمكن وضع التدابير الازمة للتخلص من الجهل ، والكشف عن مسببات تفشى الامية فى المجتمع . بالاضافة الى ذلك يمكن أن يساعد ذلك على تقليل هذه النسب الى الحد الأدنى ويمكن أن يتم ذلك من خلال العمل على توفير كافة متطلبات المنظومة التعليمية . وقد أثبتت الكثير من الدراسات أهمية التعليم فى المجتمع والدور الحيوى والبارز الذى يلعبه التعليم فى التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية ، اذ يعمل التعليم كقوة دافعة فى كثير من جوانب حياة الناس ، اذ يسهم التعليم فى تحسين ورفع الأوضاع الصحية والأوضاع المعيشية وزيادة انتاجية الفرد وبالتالي المساهمة المباشرة فى عملية التنمية الاقتصادية . ولاسيما تعلم المرأة فقد ثبت أن تعليم المرأة يساعد على تحسين مستويات التغذية وتناول غذاء أكثر صحة مما ينعكس ذلك على مستويات تغذية الأسرة والاطفال وهذا بدوره يحد من حالات سوء التغذية و الامراض المرتبطة بذلك ، وهذا يدل على أن النساء المتعلمات يمكن أن يسهموا اسهام مباشر فى خفض معدلات وفيات الاطفال . ويدل مؤشر امية الكبار الوارد فى صيغة الفقر البشرى إلى حساب معدل الامية بين الكبار والذى يعرف بانه نسبة البالغين من العمر 15 عاماً فأكثر الذين لا يستطيعون مع الفهم قراءة وكتابة بيان بسيط ومختصر عن حياتهم اليومية . وبالتالي تحسب هذه النسبة من اجمالى السكان البالغون من العمر 15 عاماً . او يمكن ايجاد معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين من العمر 15 عاماً وأكثر من اجمالى السكان فى الفئة العمرية المحددة وبالتالي يمكن ايجاد معدل الامية . وبما أن المرأة دائماً تحظى بالنسبة الاعلى من معدلات الامية فى المجتمعات المختلفة ونظراً إلى الدور الهام الذى تلعبه للمرأة فى المجتمعات وتميمتها وأهمية تعلمها كما اشرنا سابقاً لذلك كان من الضروري العمل على حساب الامية للاناث منفصلة عن الذكور ، وبالتالي حساب معدل الامية يكون لكل واحد منهما على حدة ، وذلك بدوره يبرز الفئة (ذكور/اناث) التى تعاني من الامية . ويمكن تعريف معدل الامية فى صفوف الاناث بأنها نسبة الاناث البالغات من العمر 15 عاماً فأكثر اللاتي لا يستطيعن مع الفهم قراءة وكتابة بيان بسيط ومختصر عن حياتهن اليومية . وبالتالي فإن عملية جمع معدل امية الاناث والذكور يعطينا فى المحصلة النهائية معدل الامية بين الكبار وتحسب كنسبة مئوية من مجموع السكان فى الفئة العمرية المحددة .

19. مستوى المعيشة

يقيس هذا المؤشر حرمان الافراد من ضروريات المعيشة ، و أن ضروريات المعيشة كثيرة ومتنوعة ومتعددة ويصعب اجمالها فى مؤشر واحد او اثنين ولكن يمكن الاشارة إلى أهمها على الاطلاق المأكل والمشرب (الماء، الطعام) . ونجد أن دليل الفقر البشرى قد اعتمد على استخدام متغير مركب مكون من نسبة الافراد الذين لا يحصلون على مائة نقيه ، ونسبة الاطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية . ومشكلة الغذاء والتغذية المستدامة اصبحت هاجساً يهدد مستقبل البشرية بل وقد تفاقمت هذه الازمة فى السبعينات والثمانينات مما استدعى جميع الدول أن تعمل لتفاديها وعمل شئ بشأنها . الجفاف والتصحر وصل ذروته الجوع والعطش والموت لاحقاً المواطن يشقى بقاء العالم مسطحياً بالامراض وسوء التغذية، شريحة الأطفال كانت الأكثر ضرراً حيث يموت سنوياً ما لا يقل عن 2 مليون نسمة اعمارهم تقل عن الخمسة اعوام . الموارد المائية تزدت لاقبل مستوى لها بل جفت كثير من الأنهار والوديان والابار وانخفضت مناسيب كثير من البحيرات والأنهار ، كما فى بحيرة فكتوريا منسوبها انخفض فى العام 2006م إلى اقل من 6 متر . و 450 مليون نسمة فى العالم يعانون شح المياه ليرتفع العدد فى العام 2050م إلى 4 بليون نسمة منهم يموتون بسبب امراض المياه و التلوث 300نهر تنخفض وكذلك حوالى 300 بحيرة مشتركة .

20. مؤشر الأفراد الذين لا يحصلون على مياه نقيه

يطلق اصطلاح المياه النقيه *Pure-water* على نوعية المياه المعالجة طبقاً للاصول الفنية لتقى بالمتطلبات الصحية من جميع النواحي الفيزيائية والكيميائية والبكتيرية ، بغرض الشرب الادمى الامن . وهذا المصطلح لايعتمد على نوعية مصدر المياه قبل المعالجة ، ولاعلى تكنولوجيا المعالجة المستخدمة فقد يكون المصدر للمياه النقيه من نوعية المياه العذبة *Fresh-water* أوالمياه المعالجة . لذا كانت التسمية تنطبق على مواصفات المنتج النهائى من عملية المعالجة والخالى من جميع المحظورات . ليطابق المواصفات القياسية – محلية او دولية – لمياه الشرب الادمى . ومن الناحية الصحية يحتاج الانسان البالغ إلى لترين فقط من المياه كحد أدنى خلال اليوم الواحد كمية شرب ، وذلك للمحافظة على كفاءة اداء اجهزة البيولوجية . الا ان هذه الكمية (2/لتر/يوم) لاتمثل احتياجات الانسان الحديث الفعليه ، والتي تعتمد على عوامل اخرى متعددة ، مثل طبيعة المناخ ، مستوى المعيشة مستوى الخدمات ، نوعية النشاط ، مصادر المياه المتاحة ، تكلفة انتاج المياه النقيه الخ . وهذا يمثل احدى المشاكل الحقيقية فى اغلب الاحيان ولتقدير معدل استهلاك *consumption rate* المياه النقيه للانسان يجب الاخذ فى الاعتبار العوامل الحاكمة للمجتمع المحيط به ، والذى يتأثر به ويؤثر فيه من جميع نواحي النشاط اليومى . ونجد أن أهم الصفات الواجب معرفتها لشرب المياه تكون ماءً طاهراً من الشوائب الاستنشاقية

للإنسان ، لها مواصفات قياسية واشتراكات لا بد من توفرها من النواحي الفيزيائية والكيميائية والإشعاعية والحيوية والصحية ، يجب أن تكون نوعية المياه للشرب للإنسان والحيوان مقبولة من حيث المظهر واللون والطعم والرائحة للمستهلك ، كما يجب خلوها من أى كائنات أو مواد ملوثات طبيعية أو مضافة 2. وبالتالي يعكس مؤشر الأفراد المحرومون من المياه النقية النسبة المئوية من السكان فى دولة ما ، المحرومون من الوصول إلى مصادر المياه النقية التى تفى باحتياجاتهم اليومية من المياه اللازمة للشرب والاعمال المنزلية وغيرها من الاحتياجات الضرورية . حيث تعرف فرص الوصول إلى مصادر المياه النقية بأنها نسبة السكان المتمتعين بالوصول المعقول إلى مقدار كافى من مياه الشرب المأمونة ، بما فى ذلك المياه السطحية المعالجة وغير المعالجة بيد أنها غير ملوثة ، مثل مياه العيون والينابيع والآبار الصحية ، وفوهات الآبار المحمية ، وربما يتمثل المصدر فى المناطق الحضرية فى حنفية عامة للشرب أو ماسورة مياه قائمة لاتقع على بعد أكثر من 200 متر ، وفى المناطق الريفية يدل التعريف ضمناً على انه لا يتعين على اعضاء الاسرة المعيشية قضاء جزء غير متناسب من اليوم لجلب المياه . وبالتالي يمكن معرفة نسبة السكان المحرومون من امكانية الحصول على المياه النقية والمأمونة حيث توضح النسبة المئوية من السكان المحرومين من امكانية الحصول على المياه النقية من أى نوع من انواع مصادر الشرب المتمثلة فى التوصيلات المنزلية ، المواسير العمومية ، والحفريات والعيون والينابيع ، شريط أن تكون هذه المياه خالية وغير معرضة إلى التلوث وان لا تقل عن 20ليترأ على الاقل لكل شخص فى اليوم .

21. ملوثات المياه

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1994م) بدراسات وافية عن ملوثات المياه توصلت إلى أن العناصر الثقيلة من الرصاص والنحاس والباريوم والكوبالت والزنك والزرنيق وغيرها تصل إلى التربة عن طريق المياه وعن طريق الأسمدة ومخلفات الصناعة والمخلفات الناتجة عن طريق الأنشطة البشرية، وتظهر خطورة هذه الملوثات عند تراكمها فى الجسم أو الماء أو التربة حيث تحد أو تعطل الحياة ، وتسبب هذه العناصر امراضاً جسيمة كالسرطان وامراض الجهاز التنفسى والعصبى والتناسلى وامراض الدم والفشل الكلوى وغيرها . وهناك بعض الامراض ذات الصلة بالماء وهى الامراض المنقولة بالماء بسبب التلوث : وهى كثيرة نوجز منها الكوليرا ، التيفوئيد ، الاسهالات الدسنتريات ، والنزلات المعوية والامراض المرتبطة بالماء تتواجد ناقلاتها بالماء الملاريا ، الحمى الصفراء وغيرها والامراض المتمركزة بالمياه يتواجد طورها المعدى بالمياه البلهارسيا مثلاً أمراض من المياه بسبب قلة المياه الامراض الجلدية ، امراض العيون ، حصوات الكلى .

مما ذكر يتضح أهمية الحصول على المياه النقية الخالية من جميع أنواع الملوثات بالكمية اللازمة ، وذلك يوضح الأهمية القصوى للمياه النقية وجعلها من ضروريات المعيشة . وبالتالي ذلك يبين أن تدهور فرص الحصول على المياه النقية الخالية من الملوثات والصالحة للاستخدام فأنه يعرض الإنسان إلى الاصابة بالامراض مما يعكس ذلك على الحالة الصحية وتدهور الصحة العامة لأفراد المجتمع . وتؤثر المياه الملوثة على الحيوان كما تؤثر على الإنسان وبالتالي تسهم على فقدان الثروات الحيوانية ، بالإضافة إلى تأثيرها البالغ على خصوبة التربة وانتاجيتها وتشكل جميع هذه العوامل مع تداخلها مع بعضها البعض على المستوى المعيشى للفرد والاسرة وعلى وجة الخصوص فقراء الريف والمناطق النائية الذين يمثلون الجانب الأكبر و الأكثر عرضة إلى تدنى فرص الحصول على المياه النقية والأكثر تأثراً بتدهور الإنتاج الزراعى بشقيه الحيوانى والنباتى ، اذ يشكل هذا الجزء الأكبر من موارد الاسرة ، فضلاً عن احتمالات نشوب بعض المشكلات الاجتماعية بسبب الحصول على المياه النقية ونتيجة لتدهور فرص الحصول عليها وقتها .

22. مؤشر الأطفال ناقصى الوزن (سوء التغذية)

يدل الغذاء إلى جانب هام من ضروريات المعيشة للفرد والاسرة والمجتمع ، وهذا الجانب يتمثل فى مستوى الغذاء المتوفر للأفراد ، اذ يعتبر الغذاء من الاحتياجات الأساسية للإنسان ، كما يساعد على معرفة مستويات الامن الغذائى ، وغالباً يتم التعرف على مستويات انخفاض وتدنى الأوضاع الغذائية وتوفر الغذاء بدلالة درجة انتشار حالات سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة . ويرتبط احتياج الإنسان إلى الغذاء بتوفير احتياجات الجسم منه حتى يستطيع أن يؤدي وظائفه الحيوية وان يقوم بجميع مناشطة واعماله اليومية بكفاءة . اذ يؤثر الغذاء من حيث النوع Quality والكم Quantity على تغذية وصحة الإنسان فهو مرتبط بكل ما يدخل الجسم من طعام أو من سوائل عن طريق الفم أو بوسائل اخرى طبية بغرض المحافظة على الحياة والتغذية تختلف باختلاف المجتمعات والأفراد اذ توجد العديد من العوامل أو المتغيرات التى تؤثر فى تغذية الإنسان او فى حاجته إلى الغذاء . وبالتالي فأن للتغذية دور هام فى حياة الإنسان وصحته اذ تلعب التغذية فى توفير احتياجات الجسم من الطاقة اللازمة للقيام بجميع وظائفه ووقايته من الامراض. حيث تعنى الطاقة الغذائية بالمفهوم العام القدرة أو عملية القيام بعمل . ومن المفهوم التغذوى تعنى الطاقة القوة التى تمكن جسم الفرد من القيام بالانشطات الحيوية المختلفة

التي تحافظ على استمرار الحياة الطبيعية عنده والتي ينتج عن نقصها أو فقدها نهائياً توقف طاقة الجسم والنشاطات المتبقية عنها وموت الجسم الحى . وتعرف التغذية بأنها جميع العمليات الحيوية التي يمر بها الغذاء منذ بداية عملية اكلة إلى عملية اخراجة من الجسم بعد مرورة بعمليات الهضم فى المعدة والامتصاص فى الامعاء والنقل والدوران *transportation circulation* عن طريق الدم لوصول العناصر الغذائية التي تم امتصاصها إلى خلايا الجسم المختلفة حتى تمكن الجسم الاستفادة منها . أو تعرف التغذية بأنها دراسة الغذاء فى مراحل المضغ والبلع والهضم والامتصاص والتمثيل الغذائى داخل الجسم وكذلك فى مراحل طرد الفضلات *waste* من الجسم إلى الخارج .

23. سوء التغذية

سوء التغذية مشكلة صحية رئيسية خاصة فى البلدان النامية ، فامدادات المياه والصرف الصحى بالنظر لتأثيرها المباشر على الامراض المعدية وخاصة الاسهال . وكل من سوء التغذية ونقص امدادات المياه والصرف الصحى ترتبط بالفقر و أثرها المتكرر أو الاسهال المستمر ، الفقر المرتبط بالتغذية وتأثير سوء التغذية والتعرض لعدوى الاسهال جميعها عناصر تعزز نفس الحلقة المفرغة لاسيما بين الاطفال فى البلدان النامية . وسوء التغذية تعنى *mal nourishment* بالإضافة إلى الكثير من الاخطاء الغذائية وانواع الطعام واستجابة الجسم لمجموعة من الاصابات التي تؤدي إلى عدم القدرة على استخدام المواد المغذية على الوجه الصحيح للحفاظ على الصحة . وسوء التغذية يتميز بعدم كفاية أو زيادة كمية البروتين والطاقة والمغذيات الدقيقة مثل الفيتامين *vitamin* وينتج من ذلك كثرة الاصابات والاضطرابات ، والاشخاص الذين يعانون من سوء التغذية هم غير القادرين على الاستفادة الكاملة من الطعام المتناول ، مثلاً بسبب بعض الامراض الاخرى (سوء التغذية الثانوى *secondary malnutrition*) . او اذا كانوا يستهلكون الكثير من السعرات الحرارية والبروتينات للنمو . او (نقص التغذية أو سوء التغذية الناجم عن نقص البروتين) .

وسوء التغذية بجميع اشكاله يزيد من خطر المرض والموت المبكر وعلى سبيل المثال فسوء التغذية الناجم عن نقص البروتين يمثل 50% من وفيات الاطفال دون سن الخامسة كل عام فى الدول النامية ، وانواع سوء التغذية الحادة تتضمن (الهزال المزمن من الدهون والعضلات والانسجة الاخرى والقذامة وتلف الدماغ بسبب اليود والعمى وزيادة خطر الاصابة والوفاة بسبب نقص فيتامين A فالوضع الغذائى الخطر عندما يتعرض الناس لمستويات عالية من العدوى بسبب خطر عدم كفاية امدادات المياه وعدم كفاية المرافق الصحية . والاشخاص الذين يعانون من الاسهال(سوء التغذية الثانوى) لن يستفيدوا بشكل كامل من الطعام لعدم امتصاص المغذيات وعلو على ذلك الاشخاص الذين يعانون سوء التغذية الناجم عن نقص البروتين اكثر عرضة للامراض واقل قدرة على التعافى من الامراض المعدية . والوضع الغذائى يتوقف على التفاعل بين الطعام الذى اكلت والحالة الصحية والبيئية الطبيعية . سوء التغذية هي مشكلة طبية وفوضى اجتماعية متجزرة فى الفقر ، وسوء التغذية تقترن بالفقر وتسهم فى الدوامه التي تغذيها زيادة عبء المرض وتوقف النمو وانخفاض القدرة على العمل وتعتبر المياه والفقر والصرف الصحى هي محددات هامة فى هذا الصدد . لكننا نجد أن التحسينات المدخلة لا يستفيد منها جميع السكان على سبيل المثال فالقنات الغنية تستطيع تحسين امدادات مياة الشرب أو الرى التي تستخدم لانتاج المحاصيل ، والصراعات الاهلية والحروب عن طريقها يتم اتلاف البنية الاساسية وتلوث المياه وهي تسهم فى زيادة سوء التغذية . العجز او النقص الغذائى المزمن يؤثر على حوالى 792 مليون شخص فى العالم منها 20% فى البلدان النامية . وتؤثر سوء التغذية على نطاق العالم حيث يمثل من كل ثلاثة اشخاص واحد ، وكل واحد من الاشكال الرئيسية من الامراض (الاقزام) ومعظم الامراض المعروفة عالمياً ، حيث يؤثر سوء التغذية على جميع الفئات العمرية ولكن بشكل خاص فى اوساط الفقراء وذوى عدم كفاية الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والمياه النظيفة والصرف الصحى الجيد . وأكثر من 70% من الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية الناجم عن نقص البروتين يعيشون فى اسيا و26% يعيشون فى افريقيا و4% فى امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى . ومن أهم التدخلات التي تسهم فى الوقاية من سوء التغذية ، تحسين امدادات المياه والصرف الصحى والنظافة والتثقيف الصحى لنظام غذائى صحى . هذا مع تحسين وصول الفقراء إلى كميات كافية من الاغذية الصحية وضمان أن التنمية لاتؤدى إلى زيادة سوء التغذية.

24. مؤشر الاطفال ناقصى الوزن

ويهتم هذا الجانب بالاطفال دون سن الخامسة والمؤشر لذلك هو اختلاف الوزن إلى الطول المعيارى للطفل. حيث يعرف بأنه نسبة الاطفال دون سن الخامسة الذين يقل وزنهم بالنسبة لعمرهم بناقص انحرافين معيارين عن القيمة الوسيطة للمجموعة السكانية المرجعية . هذا الجانب يعكس الأوضاع الغذائية فى الدولة ، وعدم الامن الغذائى الجوع بالتالى يشكل بُعد هام وحيوى لدلاله على الأوضاع المعيشية لافراد المجتمع . ولهذه المشكلة ابعاد متعددة ومتداخلة وانها جزء من مشكلات اكبر بالتغذية والاغذية ومن الصعب فى كل هذه المشكلات التعريف

والقياس ونقص البيانات لمعرفة عدد الاشخاص الذين يعانون من مشكلات غذائية شاملة الجوع وسوء التغذية وتتبع صعوبات القياس في هذا المضمار من التعاون الجهوى وعلى مستوى المجتمعات المحلية والاسرية . فكثير من الاقليم لم يتسن لها مطلقاً تكريس ما يلزم من استثمارات ضخمة لانشاء نظم بيانات قادرة على تقييم شامل لسوء التغذية المزم من مفدة المشكلة القائمة على رأس قائمة الموضوعات والمشاكل الرئيسية التى تتضمنها السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء كما وجهت الهيئات الدولية جزءاً كبيراً من جهودها لبحث تلك المشاكل ووضع توصيات ومقترحات لها ورغم هذا الاهتمام الكبير فأن الانجازات الحقيقية فى هذا الشأن على الصعيد الدولى تعد متواضعة إلى حد كبير خاصة اذا ماقيست بحجم المشكلة وابعادها المستقبلية ولعل أهم النتائج التى برزت مع ازمة الغذاء العالمى هى انزار الدول النامية بمقدار متواضعة من مخاطر ومايحتوية موقعها الغذائى من ضعف . ولكن بصورة عامة يمكن استخدام العديد من المؤشرات لقياس الاوضاع الغذائية فى المجتمعات كما يمكن دراستها من زوايا مختلفة نلخصها منها : حصة الفرد من الانفاق العائلى على المواد الغذائية . ويجرى التأكيد على نسبة ما ينفق الفرد من المواد الغذائية وعلى قيمة هذا الانفاق . الا أن النظرة إلى هذا المؤشر ينبغي أن تقترن باتجاهين مختلفين : أن زيادة نسبة المواد الغذائية إلى مجموع انفاقه الاستهلاكى تعكس تدنى مستويات الاشباع من السلع والخدمات غير الغذائية وبالتالي انخفاض المستوى المعيشى . وأن زيادة قيمة ماينفق على المواد الغذائية يعكس احياناً سيادة النمط التيزيرى فى الانفاق على المواد الغذائية دون أن يقترن ذلك بالضرورة بزيادة القيمة التغذوية للمواد المستهلكة من الغذاء . ويلاحظ أن نسبة انفاق الفرد على المواد الغذائية فى الدول التى سجلت مستويات مرتفعة فى مقاييس التنمية البشرية تكون منخفضة لاتزيد عن 20% وتقل عن نسب انفاق الفرد المسجلة فى الدول ذات مستويات التنمية البشرية المنخفضة والتي تزيد عن 50% . اذ أن تخصيص نصف المدخولات على الغذاء تعنى أن يتحدد مجموع الانفاق على كل السلع والخدمات الاخرى بالنصف الثانى من المدخولات فتتخفف تبعاً لذلك قدرات الفرد على تحقيق مستوى معيشى مناسب . كذلكيعتبر مسح الاستهلاك الغذائى جزءاً من مسح الاسر ، وهو يختلف عن مسح الانفاق العائلى .. يهتم مسح الانفاق بجميع بيانات انفاق الاسرة على السلع والخدمات أى ما تحصل عليه الاسر من السلع والخدمات بطريقة الشراء النقدى او العينى او ما تحصل عليه من خلال الهبات أو المساعدات ...الخ بغض النظر عن طريقة الاستفادة من تلك المواد . وتشكل المواد الغذائية التى تشتريها الاسرة وتحصل عليها سواء تم التعبير عنها بقيمتها النقدية ام بكميتها ، اذ للوصول إلى تقدير القيمة التغذوية للمواد الغذائية بالاستفادة من مؤشرات الانفاق العائلى يجرى التعبير عن حصة الفرد من كل مادة من المواد الغذائية . هذا النوع من الوصف والتحليل يتصف بجانبين مختلفين : أنه سهل الحساب لايتطلب سوى توفير بيانات متوسط حصة الفرد من المواد الغذائية ومن ثم التعبير عن تلك الحصة بدلالة العناصر الاساسية (السعرات ، البروتين ، الدهون ، الفيتامينات ... الخ) فأذا ما جمعت كميات السعرات الحرارية لكل المواد يتم الحصول على تقدير حصة الفرد من السعرات الحرارية وبالطريقة نفسها يتم حساب حصة الفرد من العناصر التغذوية . وثانياً ، أن هذا النوع من الوصف يتسم بالعمومية ، ويكون مضللاً احياناً لاسباب عديدة منها انه يعتمد على الكميات الغذائية المشتراة بشكلها الخام ، وليست الكميات المحددة للاستهلاك المباشر ، اى الاغذية باضافة تناولها المختلف كما انه يتعامل مع حصة الفرد بغض النظر عن عمره وجنسه وموقعة الاجتماعى فى الاسرة . وقد ظهر اسلوب اعتماد بيانات الاستهلاك الغذائى (البيانات التغذوية) كبديل مناسب لحصة الفرد من المواد الغذائية بشكلها الاوى (الخام) . حيث توفر مسح الاستهلاك الغذائى بيانات تفصيلية عن الكميات المستهلكة والتالفة من الاغذية المختلفة ، يمكن اعتمادها فى حساب العناصر التغذوية بالطريقة ذاتها التى اشرنا اليها ، ومن معطيات حصة الفرد من العناصر التغذوية يُقيم مستوى التغذية ودرجة سوءها (يتصف هذا الاسلوب بالعمومية . لانه يعتمد على تقدير حصة الفرد من الاغذية من خلال حساب المتوسطات من استهلاك الاسرة من الاغذية لذلك يستعاض احياناً عن بيانات الاستهلاك الغذائى الاجمالى بالتغذية على مستوى فئات الافراد بدلالة الجنس ،العمر... الخ) ومن امثلة هذا النوع من البيانات بيانات تغذية الطفل . وتواجه بعض الدول صعوبات فى تنفيذ مسح اسرية تساعد فى اعداد تقديرات مؤشرات المستوى المعيشى وحالة الفقر لاسيما المرتبطة بالانفاق الاستهلاكى الغذائى وبهدف الوصول إلى مؤشرات تتعلق بالجوانب المذكورة تجرى الاستفادة من معطيات الموازين السلعية على مستوى الاقتصاد القومى للوصول إلى حصة الفرد من المواد الغذائية . فالميزان السلعى لايه سلعة هو عرض رقمى موجز لاوجة الموارد المتاحة من كل مادة من جانب ولاوجة الاستخدامات المختلفة من جانب اخر .

25. الفقر البشرى فى السودان

تم توضيح أهم مفاهيم الفقر وتعريفه المختلفة والجوانب العديدة التى تستخدم للدلالة على الفقر وقياسه ، وذلك عن طريق تحليل الجوانب المختلفة للاقتصاد سوء كان ذلك على المستوى الكلى أو الجزئى ، أن الابعاد التى تعتمد على المؤشرات النقدية أصبحت غير كافية لوحدها على أبرز أوضاع الفقر والفقراء ومن ثم اتجه الاهتمام إلى المؤشرات غير النقدية لقياس الفقر حيث تعتبر جانب مكملاً إلى المؤشرات النقدية كما هو الحال فى

مؤشرات الفقر البشرى التى تهدف إلى قياس جوانب هامه فى حياة البشر التى تصب فى الابعاد المختلفة للبشرية المتمثلة فى الصحة والتعليم والايضا المعيشية . وكل ذلك يأتى فى اطار تحقيق التنمية والتنمية البشرية وضرورة تخليص الافراد من وطأة الفقر وتعزيز قدرات الفقراء والحد من مشكلة الفقر ولاياتى ذلك الاعن طريق تعزيز وتقوية قدرات الفقراء . نتناول مؤشرات الفقر البشرى فى السودان واستخدام هذه المؤشرات فى قياس الفقر البشرى وايضا قيمة الفقر البشرى وذلك عن طريق استخدام صيغة الفقر البشرى الواردة فى تقارير التنمية البشرية . وأهم أسباب الفقر وهو ضعف البرامج الانمائية خلال العقود الاربعه الماضيه ومن المتفق عليه الان أن التنمية التى قادتها الدولة منذ الاستقلال اتجهت إلى عرقلة النمو الاقتصادى عوضاً عن تيسيره وذلك من خلال تشويه هيكل الاسعار والحد من الكفاءه وبخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية مما أدى إلى عجز متزايد فى الموازنات الداخلية والخارجية والاضطرار المتزايد إلى تمويل عجز الموازنة من الاستدانة من النظام المصرفى مما أدى إلى تصاعد معدلات التضخم وما ترتب عليه من تراجع الاستثمارات الوطنية والاجنبية بل هروب واسع لرؤوس الاموال وهجره الكفاءات الوطنية . وهكذا لم تتمكن من الزيادة الكافية فى تراكم رؤوس الاموال بمختلف اشكالها الطبيعى والمادى والمالى والبشرى والاجتماعى . والواقع أن هناك تدهور فى رأس المال الطبيعى المتمثل فى الارض وموارد المياه والغابات بفعل عوامل الجفاف والتصحر وتعرية التربة والفيضانات . هذا التدهور أدى إلى افتقار السكان واضطرار اعداد كبيرة إلى النزوح نحو المدن . هذا نزوح أدى إلى انتشار أوسع للفقر من خلال اتساع معدلات البطالة الصريحة والمقنعة والتزام حول الانشطة الهامشية ذات العوائد والدخول المتدنية هذا فضلاً عن الضغط المتزايد على الخدمات العامة ووسائل النقل وانفجار السكن العشوائى وتدهور صحة البيئة والذى عمل على اعاده توليد الفقر وتزايد حدته واتساع نطاقه . ورغم الاصلاحات الاقتصادية الهامة التى طبقت خلال السنوات الاخيرة من خلال برامج التصحيح الهيكلى الا انها لم تساعد كثيراً فى الحد من الفقر كما هو متوقع فى مثل هذه الحالات التى استدعت الخفض النسبى للنفقات العامة . وبالاسعار الحقيقية على معظم الخدمات الاساسية بما فى ذلك الغاء الدعم مما أدى إلى تصاعد اسعار الخدمات والسلع بالنسبة للطبقات الضعيفة ، هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه معدلات البطالة وانخفضت الاجور الحقيقية مما أدى إلى فقر مدقع أو تاكل للقوه الشرائية . هذا الأمر أثر على معظم شرائح المجتمع وبخاصة الشرائح الفقيره والمستضعفة . وحتى حينما بدأت معدلات النمو الاقتصادى فى الارتفاع ومعدلات التضخم فى الانخفاض خلال السنوات الاربع الاخيرة لا يبدو أن هذا النمو كان مناصراً للفقراء بصورة محسوسة لانه لم يعمل على خفض البطالة أو رفع مستوى الانتاجية أو الاجور بصورة ذات دلالات تعيد توزيع ثمار النمو فى مصلحة الفقراء . وتراكم الديون الخارجية وتزايد اعبائها بسبب الفوائد التعاقدية والفوائد التاخرية الامر الذى لم يُمكن السودان من سداد بعض المديونيات التى كانت بجانب اسباب سياسية فى توقف القروض والمعونات خلال النصف الثانى من الثمانينات وطوال عقد التسعينات مما جعلنا ندفع لخدمة الديون اكثر مما نتلقى من عون أو مساعدات . تزامن ذلك مع تراجع اسعار الصادرات من المواد الأولية الذى صعب من وقف تدهور بعض البنيات الاساسية وتدهور الانتاج فى كثير من المشروعات الرئيسية.

من أهم الاسباب أيضاً الحصار السياسى والاقتصادى حيث شهدت علاقات السودان الخارجية فى سياقها الاقليمى والعالمى تدهور ملحوظاً خلال معظم سنوات التسعينات ولم يطرأ تحسین ملحوظ على هذه العلاقات الا خلال السنتين الاخيرتين . وبالنسبة لتدفق الموارد المالية كان السودان خلال عقد السبعينات والنصف الاول من الثمانينات يتلقى قروض ومساعدات وتسهيلات مالية بالاضافة الى العون الغذائى وتبلغ جملة الموارد المالية فى المتوسط نحو 800 مليون دولار سنوياً الا انها خلال النصف الثانى من الثمانينات وعقد التسعينات تقلص إلى اقل من 50 مليون دولار سنوياً مما جعل السودان غير قادر على تنفيذ الكثير من برامج التنمية أو حتى مجرد تأهيل بعض المشروعات القائمة . بالاضافة إلى ظروف الحصار الاقتصادى المعلنة وغير المعلنة تدهورت وتردت باستمرار وعلى مدار عشرات السنين شروط التبادل التجارى والدولى للموارد الخام الأولية التى وكما هو معروف فأن معظم صادراتنا وصادرات الدول النامية الاخرى من السلع الأولية الامر الذى أدى إلى اتساع الفجوة فى مستويات المعيشة بين الدول الصناعية والدول النامية ومن بينها السودان ولمينجح السودان فى التمكن من تعويض التدهور فى شروط التبادل التجارى من خلال تعظيم عائدات الصادرات بموجب اتفاقية لومى أو تسهيلات صندوق النقد والبنك الدولى وفضلاً على ذلك تاكل نظام الافضليات الدولية متعددة الاطراف حيث عم هذا النظام ليشمل غالبية الدول النامية مما اضعف من دخول سلعنا الأولية إلى اسواقنا التقليدية . ومهما يكن من امر فإن الاستمرار فى تصدير المواد الأولية سيعنى المزيد من تدهور شروط تجارتنا مع الخارج الامر الذى يتطلب تصنيع هذه السلع (الملبوسات والصناعات الجلدية والزيت) أو على الأقل توليد قيمة مضافة مثلاً من خلال دباعة وكشط الجلد مثلاً بدلاً من تصديرها كخامات فقط واذا كان التدهور فى شروط التجارة الدولية أدى إلى اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة فأن شروط التجارة الداخلية التى غالباً ما كانت فى مصلحة المدن والمراكز الحضرية والمناطق الريفية بالاضافة إلى الاسباب المتصلة بتركيز الخدمات والاستثمارات فى المدن وأهمال المناطق الريفية وبخاصة منها المناطق النائية والمعزولة الامر الذى أدى إلى أن تظل المناطق تعيش فى فقر شديد . ويعتبر استمرار الحرب الاهلية وبخاصة فى جنوب البلاد والتى امتدت منذ بداية الاستقلال

حتى الان باستثناء الفترة 1972-1983م من أهم الاسباب الرئيسية فى توسع نطاق الفقر من حيث الحجم ومن لشده وفضلاً من ذلك فالحرب تكاليف مادية ومالية وبشرية للحرب والتي نتج عنها اختلال فى الموازنة العامة وميزان المدفوعات أدت إلى تخصيص جزء كبير من هذه الموارد المحدودة بعيداً عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أن الحرب أثرت فى توسيع الاستثمار الوطنى واخافة الاستثمار الاجنبى . ومن اسباب الفقر استمرار الفقر نفسه وهو استمرار لفقر قدرات الفقراء والفقراء قليلاً أو لاحيله لهم على الاطلاق لانهم يفتقرون إلى كل أو معظم اشكال رأس المال وبخاصة منه رأس المال البشرى الذى يتمثل فى المعارف والخبرات والمهارات للأفراد ورأس المال المالى الذى يستخدم فى الاستهلاك كما فى الاستثمار فضلاً عن رأس المال المادى الذى يتمثل فى امتلاك الاصول . وفوق هذا وذلك يعتبر الفقراء عاده من المهمشين بحيث مجموعات ضغط فعالة وتسيطر عليهم حكومات تفتقر إلى الشفافية والمساءلة وغير قادرة على توجيه النمو لمصلحتهم بل تتراكم الثروات فى ايدى القلة . وهكذا نجد أن الحرمان من الموارد هو سبب من اسباب الفقر غير أن تخصيص الموارد وحده لن يكون كافياً اذا كان العائد من هذا الموارد لا يصل إلى حد الكفاية بسبب انتاجية الموارد أو انتاجية مالكيها .

26. مؤشرات الفقر البشرى فى السودان

فيما يلي عرض توضيحي لمؤشرات الفقر البشرى فى السودان للفترة من-1997 2006م

جدول رقم(4-1) احتمال الوفاة قبل سن الاربعين 1997-2006م

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة المؤشر%	25.5	26.9	27.1	26.6	27.3	27.3	27.6	27.6	27	27

المصدر: تقارير التنمية البشرية

الجدول السابق يوضح النسبة المئوية لمؤشر احتمال الوفاة قبل سن الاربعين فى السودان للفترة من 1997-2006م . حيث يعكس هذا الجدول النسب المئوية من السكان الذين يمكن أن يموتوا فى كل عام قبل بلوغ العام الاربعين . ومن الجدول السابق يمكن أن نلاحظ بأنه قد بدأت قيمة المؤشر فى الارتفاع من العام 1998م وعادت فى العام 2005م إلى الانخفاض حيث كانت قيمة المؤشر تساوى 25.5% فى العام 1997م وارتفعت إلى 27.6% عام 2004م . ويعود ذلك الارتفاع فى نسب المؤشر إلى الارتفاع فى وفيات الاطفال دون سن الخامسة فى هذه الفترة كما هو واضح فى الجدول التالى.

جدول رقم (4-2) وفيات الاطفال دون سن الخامسة -دخول مستشفيات السودان

السنوات	عددالوفيات	دخول الاطفال دون الخامسة من العمر	نسبةالوفاة%للدخول
2001	4855	115143	4.2%
2002	5267	136117	3.8%
2003	7031	194919	3.6%
2004	6654	192577	3.4%
2005	6116	206343	2.9%

المصدر: التقرير الاحصائى الصحى السنوى 2005م

الجدول السابق يوضح وفيات الاطفال دون الخامسة والتي حدثت داخل المستشفيات المختلفة للسودان , كانت الوفيات فى العام 2001م تبلغ 4855 وفى العام 2004م قد ارتفع هذا العدد إلى 6654 أى بزيادة وقدرها 37% وبالتالي مما انعكس ذلك على قيمه مؤشر احتمال الوفاة قبل الاربعين فى تلك الفترة حيث وصلت قيمة المؤشر إلى 27.6% فى العام 2004م ومن الملاحظ ايضاً انخفاض قيمة المؤشر فى عامى 2005-2006م حيث كانت قيمته 27% وذلك لانخفاض وفيات الاطفال بنسبة 8% وكان عدد الوفيات قد بلغ 6116 .

27. مؤشر أمية الكبار

جدول رقم(4-3) امية الكبار 1997-2006م

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
-------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

39.1	41	40.1	41.2	42.2	43.1	44.3	46.7	43.7	55.2	قيمة المؤشر %
------	----	------	------	------	------	------	------	------	------	---------------

المصدر: تقارير التنمية البشرية

الجدول السابق يوضح النسب المئوية للسكان الذين يعانون من الحصول على فرص التعليم والمعرفة بين الفئة العمرية من 15 عام فأكثر . ومن الملاحظ انخفاض قيمة المؤشر من عام إلى اخر ويعود ذلك الانخفاض في قيم المؤشر إلى الجهود المبذولة للحد من مشكلة الامية في السودان ، وذلك عن طريق اتباع الاليات الفعالة في الحد من مشكلة الامية والتي تتمثل في استيعاب الطلاب في مرحلة الاساس والتوسع في زيادة اعداد المدارس والمعلمين وبالتالي يكون ذلك من أهم الطرق التي تعمل على سد أهم منابع التي تعمل على ارتفاع نسب الامية كما هو واضح في الجدول رقم(4-4) تجد أن اعداد المدارس ارتفع بنسبة 1.4% واعداد المعلمين أيضاً ارتفع حيث ارتفعت بنسبة 10.5 % مقارنة بالعام 2003-2004م ، كما بلغت نسبة الاستيعاب في مرحلة التعليم الاساسي للعام 2004م 67.8% حيث كانت نسبة الذكور 73.3% والاناث 62.2% .

جدول رقم (4-4) اعدادالمدارس والتلاميذ بمرحلة الأساس للاعوام 1998-2005م

الاعوام	عدد المدارس	عددالتلاميذ		المعلمون	
		ذكور	اناث	المجموع	اناث
2001-2000م	12539	1783552	1494343	3277895	-
2002-2001م	13287	2044873	1703472	3748309	-
2003-2002م	12287	20441837	1703472	3748308	82345
2004-2003م	13523	2085450	1728623	3814073	90175
2005-2004م	13710	1943890	1599743	3543633	95354

المصدر: العرض الاقتصادي 2005م.

ومن ناحية أخرى فقد زادت فصول محو الامية وتعليم الكبار (اليافعين) وارتفع نسب الدارسين في فصول محو الامية واليافعين ، في العام 2003-2004م كان عدد فصول اليافعين يبلغ 378 فصل و عدد الدارسين 11509 وفصول محو الامية لنفس العام كانت تبلغ 8070 و عدد الدارسين كان يبلغ 215802 . وفي العام 2004-2005م ارتفعت اعداد الفصول والدارسين حيث كان عدد الدارسين في فصول اليافعين يبلغ 19441 و عدد الفصول يبلغ 570 نجد أن عدد فصول اليافعين قد ارتفع بمعدل 50.8% و عدد الدارسين في فصول اليافعين ارتفع بمعدل 68% اما عدد فصول محو الامية كان 8582 محقق معدل ارتفاع بمقدار 6.4% و عدد الدارسين يبلغ 180411 نجد أن عدد الدارسين انخفض بمقدار 16.4% . كل ذلك انعكس ايجابياً على قيمة مؤشر الامية مما أدى إلى الانخفاض المستمر في مؤشر الامية. ولكن بالرغم من ذلك تعتبر معدلات الامية مازالت مرتفعة مقارنة مع المؤشرات الاخرى .

28. مؤشر السكان بدون مصادر مياه نقية

جدول رقم(4-5) السكان بدون مصادر المياه المأمونة 1997-2006م

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة المؤشر %	40	28.4	27	27	25	25	25	25	31	30

المصدر: تقارير التنمية البشرية

الجدول السابق يوضح النسب المئوية للسكان دون امكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والمحسنة ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة السكان الذين لا يتمتعون بفرص الحصول على مياه الشرب بلغت في العام 1997م 40% ثم انخفض المؤشر في الاعوام من 1998م إلى 2001م حيث كانت نسبة المؤشر 25% أي انخفضت قيمة المؤشر بمقدار 15% وظلت قيمة المؤشر ثابتة خلال الاعوام 2002م-2003م-2004م وقد ارتفع في العام 2005م إلى 31% أي ارتفع بمقدار 6% وجاء في عام 2006م بمقدار 30% . رغم الجهود التي بذلت في قطاع مياه الشرب في كل ولايات السودان لمواكبة التطور الاقتصادي ومقابلة الطلب المتزايد على خدمات المياه في الريف والحضر إلا أن الفجوة ما زالت كبيرة بين امدادات المياه المتوفرة والاهداف الكمية التي وضعت لسد الحاجة من مياه الشرب .

واعتبر عام 2000م عام انطلاقاً توفير مياه الشرب وصولاً إلى معدل 20 لتر للفرد في اليوم في الريف و80 لتر للفرد في اليوم للحضر بحلول عام 2007م لمواكبة الاهداف المرحلية لمنظمة الصحة العالمية واهداف الالفية للتنمية في مجال توفير المياه الصالحة للشرب . وقد زادت موارد المياه ونسبة التغطية بفضل التوسيع الراسي والافقي في شبكات التوزيع بالاضافة إلى رفع عدد المشتركين والمستفيدين من خدمات المياه . كذلك تم تنفيذ

حوالى 35.4% من محطات المياه والابار والحفائر والمرشحات المقررة فى اطار البرنامج الوطنى للمياه لعام 2004م حيث تم حفر مائة بئر جوفية وتشبيد 8 سدود و25 حفير و6 مرشحات وتشيد محطة مياه واحدة . وتم الانتهاء من مراحل تصميم محطة تنقية مياه ولاية الخرطوم وتجهيزات المواقع وحماية النهر بنسبة 100% وتم تشييد 66% من الاحواض المطلوبة . وقد اكتملت المراحل النهائية لتشبيد محطة تحلية مياه بورسودان لانتاج 10 الف متر مكعب فى اليوم . وفى مجال مشروع المياه واصحاح البيئة تم حفر 937 بئر بمضخة يدوية من جملة 1000 بئر وتاهيل 1000 بئر اخرى وتشبيد 2012 مرحاض ريفى وتم تدريب 125 لجنة فنية صحية وتم تشييد 10 حفائر وتاهيل 10 حفائر اخرى بالمناطق القاحلة مع الانتهاء من مرحلة الاعمال الحقلية وبدأت مرحلة التصميمات لحفر الابار بمدينة نيالا . كذلك تم تركيب 10 معامل لضبط الجودة فى مياه الشرب بالولايات حيث تمت مقابلة التكلفة من القرض الصينى والانتهاء من دراسات توفير المياه لولايات النيل الازرق ودارفور الكبرى والنيل الابيض . وتم تاهيل محطة مياه الرنك بنسبة 70% والشروع فى اعادة تاهيل مياة البيبور وتشبيد مراحض صحية بالرناك وولاية بحر الجبل.

علي أن هناك بعض المشاكل التى اخلت بتنفيذ برنامج المياه للعام 2003-2004م أهمهاشح الموارد . مما سبق يتضح بان الانخفاض فى قيمة المؤشر جاء نتيجة للجهود الميزولة فى توفير مياه الشرب النقية لكل ولايات السودان بالكمية والنوعية المطلوبة المتعارف عليها عالمياً ونجد أن الانخفاض فى قيمة المؤشر بدأ من العام 2000 الذى كان يمثل نقطة انطلاق لدعم قطاع المياه فى البلاد وتوفير مياه الشرب اما فى الاعوام من 2001م-2004م ظل المؤشر ثابت نتيجة إلى عدم اكتمال معظم الدراسات و المشاريع ومحطات المياه والابار والحفائر الخاصة بتوفير المياه اما بنسبة إلى ارتفاع المؤشر عما كان عليه فى عام 2005م ربما يعود إلى الاخلال بالبرامج الموضوعه لمشاريع مياه الشرب نتيجة لشح الموارد مما انعكس ذلك سلبياً على قيمة المؤشر ، وعموماً مازالت مشكلة مياه الشرب كبيرة وتحتاج إلى المزيد من الجهود لحل مشاكل توفر المياه .

29. مؤشر الاطفال ناقصى الوزن

جدول رقم(4-6)

الاطفال ناقصى الوزن 1997م-2006م

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة المؤشر%	34	24.6	34	34	34	17	17	17	17	17

المصدر: تقارير التنمية البشرية

الجدول السابق يوضح النسبة المئوية من الاطفال دون سن الخامسة ناقصى الوزن ، من الملاحظ أن قيمة المؤشر ظلت ثابتة من العام 1997م إلى العام 2001م ثم انخفضت إلى النصف بحلول العام 2002م حيث كانت قيمة المؤشر 17% وظلت قيمة المؤشر ثابتة حتى العام 2006م .

ويعزى ذلك الانخفاض فى قيمة المؤشر للعام 2002م إلى التوسع فى المساحات المزروعة وزيادة انتاجية القطاع الزراعى بشقية الحيوانى والنباتى حيث يشمل الانتاج الزراعى الحبوب الغذائية (القمح ، الذرة ، الدخن) كما يتضمن الانتاج الحيوانى (اللحوم الحمراء ، لحوم الدواجن ، والالبان ...) وهذه العناصر تشكل الجوانب الرئيسية التى تمد السكان بالمواد الغذائية ، وتعمل على الحد من مشاكل الجوع وعدم الامن الغذائى ، وان ثبات قيمة المؤشر فى الاعوام 2002م إلى 2006م يعود إلى تذبذب الانتاجية فى القطاع الزراعى مع الارتفاع فى عدد السكان . وان المؤشرات التى تم اعتمادها على الرغم من أهميتها لاتعنى انها مقاييس وحيدة لفقر القدرات ، فمازال هناك الكثير من المؤشرات التى يمكن تصميمها فى قياس فقر القدرات لاسيما تلك المرتبطة بجوانب صحة الاطفال ، مثل نسبة الاطفال المولودين حديثاً ناقصى الوزن ، نسبة الاطفال الملقحين ضد الامراض ، نسبة النساء المحصنات الخ . والاساس فى التركيز على جانبى الصحة والتعليم والمستوى المعيشى يعود إلى أن المتغيرات الثلاثة المعتمدة فى مقياس فقر القدرات تغطى مساحة واسعة فى دلالات أبعاد التنمية البشرية ، فالوقوف على جانب يمثل دليلاً مادياً مباشر لتقديم مستوى الخدمات الصحية بوجه عام . فعندما تخضع المرأة الحامل للإشراف الطبى عند الولادة فانما يشير ذلك إلى امتداد الخدمات الصحية العامة لمفاصل متشعبة فى مجمل الحياة الصحية اى انها تعنى ضمناً توفر الخدمات الصحية بقدر مقبول .

30. قياس الفقر البشرى فى السودان

هناك العديد من الاساليب التى يمكن من خلالها قياس الفقر ، ونجد أن معظم الاساليب اتى استخدمت لقياس الفقر كانت تركز اهتمامها إلى النواحي النقدية لقياس الفقر وقد اثبتت التجارب أن قياس الفقر من النواحي النقدية

فقط لايكس أوضاع الفقر والفقراء . ويعود ذلك إلى أهمال أبعاد أخرى تعتبر من الركائز الأساسية في حياة البشرية ، لذلك اتجهت الجهود إلى وضع بعض المقاييس التي تعكس الجوانب البشرية والاهتمام بالبشر . وجاءت بعض المقاييس التي تعتمد في قياسها على جوانب قدرات البشر ، وظهر في العام 1997م دليل الفقر البشرى الذى يعتبر دليل مركب من ابعاد مختلفة ، وتم اعتماد بعض المؤشرات للدلالة على مستوى الحرمان البشرى وإعداد صيغة الفقر البشرى . وهنا سوف نشير إلى صيغة الفقر البشرى التي سوف نستخدمها لقياس الفقر البشرى في السودان . وقد تم اصدار صيغة الفقر البشرى ضمن تقرير التنمية البشرية الصادر في العام 1997م الذى برز فيه أهمية التخلص من الفقر ولاسيما الفقر البشرى حيث يعمل دليل الفقر البشرى على تحديد بعض الجوانب الهامة للفقر البشرى . ويمكن الحصول على نسبة الفقر البشرى كمتوسط مرجح $P(\alpha)$ من الرتبة α وهذا يتيح امكانية استخدام ابعاد دليل الفقر البشرى الثلاثة $P1$, $P2$, $P3$ وبالتالي يمكن استخدام الصيغة العامة التالية :

$$P(\alpha) = \frac{w1P1^\alpha + w2P2^\alpha + w3P3^\alpha}{w1+w2+w3}$$

حيث أن $w_i = i$ أى الوزن للبعد يساوى (i) وبالتالي عندما $w_i = 1$ عندها تكون الاوزان متساوية $w1 = w2 = w3 = 1$. بالتالى فان المتوسط المرجح $P(\alpha)$ يتحول إلى متوسط عادى من الرتبة α . وعندما تكون $(\alpha=1)$ يتحول المتوسط المرجح إلى متوسط غير مرجح ويصبح وسط حسابى للابعاد الثلاثة $P1$, $P2$, $P3$.

ودليل الفقر البشرى يفسر أو يحسب عدد الفقراء (Headcount) ومدى انتشار الفقر ، حيث أن $P1$, $P2$, $P3$ تعمل على تفسير حدوث الفقر من خلال الثلاثة ابعاد المنفصلة . $P(\alpha)$ عموماً لا يمكن اعتبارها صيغته لحساب خط الفقر فانها توضح حدوث الفقر فى الابعاد الثلاثة وبالتالي اذا حدث انتشار للفقر وارتفعت قيمة الفقر فإن هذا الارتفاع ينعكس على الابعاد الثلاثة المختلفة . وهذه الملاحظة توضح لنا بأن $P(\alpha)$ تأتي حسب درجة الفقر واذا حدث انتشار فى معدل الفقر $\%P(\alpha)$ يقابله ارتفاع فى كل الابعاد (تقرير التنمية البشرية 1997م ص117) ولذلك فان هناك بعض الخصائص التي يمكن توضيحها بالنسبة ل $P(\alpha)$ وهى أن $P(\alpha)$ متوسط فهى تقع بين اكبر قيمة وأقل قيمة ل $(P1, P2, P3)$ وتصل $P(\alpha)$ لحددها الأدنى عندما $\alpha = 1$ وتصل لحددها الأقصى عندما $\alpha = \infty$ وتعتبر متجانسة من الدرجة الاولى لكل من $P1, P2, P3$ اذا ما ارتفعت قيمها يقابلها ارتفاع فى قيمة $P(\alpha)$ واذا انخفضت ايضاً يقابلها نفس الانخفاض فى قيمة $P(\alpha)$.

مما سبق ووفقاً لصيغة الفقر البشرى يمكن قياس الفقر البشرى فى السودان للعام 2006م باستخدام مؤشرات الفقر البشرى لنفس العام ، كما يمكن ايجاد عدد السكان الذين يعانون من الفقر البشرى والنقص فى القدرات البشرية ووفقاً للجدول التالى رقم (4-7) الذى يوضح النسب المئوية لمؤشرات الفقر البشرى فى السودان للعام 2006م نجد أن نسبة السكان المحرومون من التمتع بالحياة الصحية الطويلة والتي يعبر عنها بمؤشر الافراد المتوقع أن يموتوا قبل بلوغ العام الاربعين كانت تبلغ 27% ، ونسبة السكان المحرومون من فرص التعليم والمعرفة والتي يعبر عنها بنسبة الامية بين الكبار كانت تبلغ 39.1% ، ونسبة السكان المحرومون من التمتع بالمستوى المعيشى اللائق والتي يتم التعبير عنها بمؤشر مركب من نسبة السكان بدون مصادر المياه المحسنة والمأمونة والتي كانت تبلغ 30% ونسبة الاطفال ناقصى الوزن تبلغ 17% .

جدول رقم (4-7) مؤشرات الفقر البشرى فى السودان 2006م

المؤشر	P1	P2	P31	P32
قيمة المؤشر %	27	39.1	30	17

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2006م

من المعطيات السابقة يمكن تطبيق صيغة الفقر البشرى لاجاد نسبة الفقر البشرى فى السودان .

الوفاة قبل سن الاربعين $P1 = 27\%$

الامية بين الكبار $P2 = 39.1\%$

السكان بدون مصادر المياه المحسنة $P31 = 30\%$

الاطفال ناقصى الوزن $P32 = 17\%$

يمكن اتباع الخطوات الاتية :-

اولاً : ايجاد قيمة $P3$ وهى عبارة عن متوسط مرجح لكل من قيمة $(P31, P32)$ لاجاد نسبة مستوى المعيشة الاائق وفقاً للصيغة الاتية :

$$P = 1/2 (P31) + 1/2 (P32)$$

$$1/2 (30) + 1/2 (17) P3 =$$

$$P3 = (15) + (8.5) = 23.5\%$$

بعد ايجاد قيمة $P3$ والتي تساوى 23.5% يمكن الانتقال إلى الخطوة الثانية لاجاد دليل الفقر البشرى وفق صيغة دليل الفقر البشرى علماً أن قيمة (α) تساوى (3)

ويوضح ذلك أن نسبة الفقر البشرى فى السودان تعادل 31.3% من جملة عدد السكان ، أو بمعنى آخر أن نسبة السكان الذين يعانون من الفقر والحرمان من ركائز التنمية البشرية تبلغ 31.3% من جملة السكان البالغ عددهم حسب اسقاطات السكان لسنة 2006م 36297 مليون نسمة أى أن 11360 مليون نسمة من سكان السودان يعانون من الفقر البشرى وبالتالي تعتبر هذه النسبة كبيرة ولايستهان بها ويتطلب ذلك المزيد من الجهود فى مجالات الفقر البشرى المختلفة من أجل تخفيف وطأة الفقر والحرمان . ويتضح جلياً بأن مؤشرات الفقر البشرى المبنية على اساس النواحي الغير النقدية تعتبر مؤشرات هامة ويمكن الاعتماد عليها فى قياس أوضاع الفقر والفقراء وابرار جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تكون هذه المؤشرات بمثابة اليات عمل لتقييم أوضاع الفقر والفقراء على مستوى الاقتصاد الكلى والجزئى ، وذلك عن طريق الوقوف على ايجابيات وسلبيات سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى اهتمام السياسات الاقتصادية والنموالاقتصادى بقضايا الفقر والفقراء وتوجهات هذه السياسات وانحيازها وأولوياتها .

3.1. الفقر والتنمية البشرية

بما أن الفقر البشرى يوضح جوانب هامة ومتعددة فى حياة البشرية ، ويقوم على اساس نقص القدرات البشرية وحرمان الافراد من هذه القدرات التى تعتبر من ركائز التنمية البشرية التى تهدف إلى رفع وتحسين هذه القدرات وتقيس درجة ما تحققة كل دولة فى مجال التنمية البشرية ، بالتالى يتضح وجود علاقة وثيقة ما بين مفهوم الفقر البشرى والتنمية البشرية. ولذلك فإن هذه العلاقة وتوضيح العلاقة التى تربط بينهما والاثـر الذى يمكن حدوثه نتيجة إلى ارتفاع أو انخفاض معدلات الحرمان البشرى . وذلك عن طريق دراسة العلاقة من خلال دليل الفقر البشرى والتنمية البشرية خلال الفترة من 1997م إلى 2006م .

جدول رقم (4-8) قيم دليل الفقر البشرى والتنمية البشرية للفترة 1997م-2006م

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة HPI	42.2	42.5	36.8	35.5	34.8	32.7	32.2	31.6	32.4	31.3
قيمة HDI	0.333	0.343	0.425	0.477	0.439	0.499	0.503	0.505	0.512	0.516

المصدر: تقارير التنمية البشرية

الجدول السابق يوضح قيم دليل التنمية البشرية وقيم دليل الفقر البشرى للفترة من 1997م – 2006م ، التى سوف يتم استخدامها لقياس العلاقة ما بين الفقر البشرى والتنمية البشرية وذلك عن طريق دراسة قياسية لقيم الفقر البشرى والتنمية البشرية باستخدام تحليل الانحدار الخطى البسيط لكل من قيم الفقر البشرى والتنمية البشرية ويمكن كتابة معادلة الانحدار الخطى البسيط بالمعادلة الاتية :

$$Y = \alpha + bx_1$$

$$Y = \alpha + bx_1 + u$$

للحصول على معادلة الانحدار وعن طريق استخدام حزمة SPSS تم التوصل إلى النتائج الاتية :

جدول رقم (4-9)

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	HPI ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: HDI

الجدول السابق من نتائج التحليل ويوضح المتغير المستقل والمتغير التابع والمتغيرات التى تم استبعادها من النموذج والطريقة المتبعة فى استخراج النموذج حيث يمثل HPI المتغير المستقل (المفسر) ويمثل HDI المتغير التابع وحيث لا يوجد متغيرات مستبعدة فى النموذج وتم استخدام الطريقة الاعتيادية (Enter) فى النموذج جدول رقم(4-10)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.981 ^a	.963	.958	.014045

a. Predictors: (Constant), HPI

الجدول السابق من نتائج التحليل ويوضح بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج والتي يعتبر أهمها معامل الارتباط التي كانت أن قيمة معامل التحديد R وهي تساوي (0.981) وهو ارتباط قوى جداً ومربع معامل التحديد R square (R²) وهو يساوي (0.963) وهو يوضح القوة التفسيرية للنموذج وهذا يعني أن HPI يفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع HDI بنسبة 96% و4% هي نتيجة لآثار المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج (u) وبالتالي يدل ذلك على جوده توفيق النموذج . مربع معامل التحديد المعدل R square Adjusted وهو يساوي (0.958) ويعتبر ادق من R² وهو لم يختلف كثيراً مما يدل على جوده توفيق النموذج . أخطاء التقدير Std.Error of the Estimate وكانت تساوي (0.014045) .

جدول رقم (4-11)

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.041	1	.041	208.854	.000 ^a
	Residual	.002	8	.000		
	Total	.043	9			

a. Predictors: (Constant), HPI

b. Dependent Variable: HDI

الجدول السابق من نتائج التحليل ويوضح اختبار تحليل التباين لاختبار معنوية الانحدار ، حيث تم استخدام اختبار F لاختبار معنوية الفروض الاتية :-
فرض العدم $H_0 = B_1 = 0$
الفرض البديل $H_1 = B_1 \neq 0$
حيث تم مقارنة قيمة (0.000) Sig بمستوى معنوية 5% ونجد أن قيمة Sig أقل من مستوى المعنوية 5% وايضاً أقل من مستوى المعنوية 1% ولذلك نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل الذي يدل على أن الانحدار معنوي ووجود علاقة مابين المتغير المستقل والمتغير التابع .
جدول رقم (4-12)

Coefficients^c

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	1.027	.040		25.803	.000	.935	1.118
	HPI	-.016	.001	-.981	-14.452	.000	-.019	-.014

a. Dependent Variable: HDI

الجدول السابق من نتائج التحليل وهو عبارة عن جدول يوضح المعاملات والمعالم المضمنة في النموذج كما يمكن استخراج فترة ثقة للنموذج بمستوى 5% ومن خلال هذا الجدول يمكن الحصول على النموذج النهائي والمعادلة المقدره . من العامود الاول يمكن الحصول على قيمة الحدالثابت ومعلمة الميل والعامود الثاني يوضح الاخطاء المعيارية للمعالم وبالتالي فان المعادلة المقدره تأخذ الشكل التالي :

$$Y = 1.027 - 0.016x$$

$$HDI = 1.027 - 0.016 HPI$$

(.040) (.001)

من المعادلة يتضح بأن زيادة الفقر بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض التنمية البشرية بمقدار 0.016 ، والارقام بين الاقواس تشير إلى الخطأ المعياري . وهذه دلالة إلى أهمية مؤشر الفقر البشرى . ويمكن عمل فترة ثقة لكل من الحد الثابت ومعلمة الميل بمستوى معنوية 5% كما يلي :-

فترة الثقة للحد الثابت $0.935 < B0 < 1.118$

فترة الثقة لمعلمة الميل $-0.14 < B0 < -0.019$

بالتالى من المعادلة المقدره يتضح أن هناك علاقة قوية وعكسية ما بين الفقر البشرى والتنمية البشرية . كلما زادت قيمة الفقر البشرى يقابلها انخفاض فى قيمة التنمية البشرية والعكس كلما انخفضت قيمة الفقر البشرى يقابلها ارتفاع فى قيمة التنمية البشرية .

32. الخاتمة

عمدت الدراسة على قياس الفقر من منظور التنمية البشرية الذى يرمى إلى تحسين وتقوية القدرات البشرية وزيادة الاهتمام بالجوانب المختلفة والمتعددة لحياة البشرية التى تتضمن مجالات التعليم والصحة ومستويات المعيشة المقبولة ، والاتجاه نحو مقاييس تختلف عن المقاييس المعتمدة فى قياس الفقر وهى المقاييس الغير النقدية بحيث تصبح مقاييس مكملة إلى المقاييس النقدية التى تعتمد فى قياسها على جانبى الدخل والاستهلاك . وتوصلت إلى أهم النتائج الآتية :

أولاً: من خلال المؤشرات الغير النقدية يمكن قياس الفقر وابرز أوضاع الفقر والفقراء ، بالإضافة إلى ذلك يمكن الاعتماد على هذه المؤشرات لتقييم وتقويم جوانب القصور فى المجالات المختلفة للفقر ، كما يمكن أن تلعب دوراً حيوياً وهاماً فى محاربة الفقر ، بل أصبحت المؤشرات الغير النقدية مؤشرات يمكن الاعتماد عليها فى وضع البرامج والخطط التنموية وتمثل اطار تبنى عليه استراتيجيات التنمية بشكل عام .

ثانياً: وفقاً للمؤشرات الغير النقدية تم حساب وقياس الفقر البشرى فى السودان للعام 2006م وفقاً للمؤشرات الصادرة فى تقرير التنمية البشرية للعام 2006م وتم التوصل إلى أن عدد السكان الذين يعانون من الحرمان والفقر البشرى يبلغ 11360 مليون نسمة من جملة عدد السكان حسب اسقاطات السكان فى العام 2006م .

ثالثاً: وجود علاقة ما بين الفقر البشرى والتنمية البشرية وكان شكل العلاقة يدل على وجود علاقة قوية وعكسية بين الفقر البشرى والتنمية البشرية . كلما ارتفعت قيمة الفقر البشرى انخفضت معدلات التنمية البشرية والعكس كلما انخفضت قيمة الفقر البشرى صاحبها ارتفاع فى معدلات التنمية البشرية .

33. التوصيات

من الأساسى القضاء على الفقر ورفع القدرات البشرية يتطلب المزيد من الانفاق فى مجال الخدمات الاساسية المتمثلة فى الصحة والتعليم والمياه . هذا يتطلب ضرورة وضع استراتيجية شاملة من أجل القضاء على فقر القدرات البشرية وان تتضمن هذه الاستراتيجية دور مؤسسات الدولة المختلفة ، وضرورة التنسيق فى ما بين هذه المؤسسات للقضاء على الفقر ، وضرورة تعزيز دور خدمات الرعاية الاجتماعية ومنظمات المجمع المدنى بمختلف اتجاهاتها من أجل المساهمة فى القضاء على فقر القدرات البشرية . وعلى وزارة المالية توجيه السياسات الاقتصادية الكلية إلى قضايا الفقر والفقراء وان تكون أولويات السياسات الاقتصادية متجة نحو الفقراء ضعيفي الدخل. وعلى وزارة الصحة الارتقاء بخدمات الرعاية الصحية وبذل المزيد من الجهود فى مجال توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية باعتبارها نقطة الدفاع الاولى ، ومكافحة انتشار الامراض التى تمثل المهدد الرئيسى للوفاة وان يشمل هذا الاهتمام الحد من وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر بالإضافة إلى توفير امدادات المياه النقية بالكمية والنوعية المطلوبة . وعلى وزارة التعليم العمل على توسيع وتعميم فرص الاستيعاب فى مراحل التعليم الاساسى التى تمثل سد أهم منابع التى تغذى الامية

34. المراجع

1. www.aitrs.org
2. www.arab-api.org
3. www.jeunesseara.info
4. www.wb1018.worldbank.org
5. www.who.int
6. أحمد اسماعيل حجي ، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوى ، دار الفكر العربى القاهرة ، 2002م .
7. تقارير التنمية البشرية الصادرة من برنامج الامم المتحدة الانمائى للفترة 1997م-2006م .
8. التقرير القومى ، مسح الامومة الامنة 1999م .
9. الجهاز المركزى للإحصاء ، الكتاب الاحصائى 2006م .
10. حامد التكرورى وخضر المصرى ، علم التغذية العامة ، الدار العربية للنشر ، الطبعة الاولى ، القاهرة 2000م .

11. رشيدة محمد الدوش ،دراسة فى مفهوم وقياس ملامح التنمية البشرية فى السودان رسالة دكتوراة ، جامعة النيلين ، قسم الاقتصاد ، 2006م .
12. سعد الدين عبد الحى ، محاضرات فى الاقتصاد التطبيقي (اقتصاديات الفقر) ، جامعة النيلين ، الخرطوم 2003م
13. سمير المنصور وعزه حافظ ، تلوث المياه العذبة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1997م .
14. على عبدالقادر محمود ، اتجاهات حديثة فى التنمية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2003م .
15. فضل الله على فضل الله ، ادارة التنمية ، مطابع نايف العربية للعلوم الامنية ، الطبعة الثالثة ، الرياض ، 1997م .
16. القرآن الكريم
17. قمر الدين على ، تعليم الكبار فى السودان ، دار جامعه القرآن الكريم للطباعة ، الخرطوم ، 1999م .
18. كمال الدين محمد عثمان ، الفقر الحضرى ، بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير فى التنمية الاقتصادية ، جامعة النيلين ، قسم الاقتصاد ، 2002م .
19. مالكولم جبلز واخرون ، اقتصاديات التنمية ، دار المريخ للنشر ، الرياض
20. محمد العوض جلال الدين ، انجازات التنمية المستدامة ومناهضة الفقر ، مركز عمر البشير للدراسات السودانية ، جامعة امدرمان الاهلية 2006م .
21. محمد عبدالله النقرابى ، الحلقة النقاشية حول الفقر واثارة على فئات المجتمع العربى ، مركز الشهيد الزبير للمؤتمرات ، الخرطوم ، 2002م .
22. محمد قبلى عبد الرازق ، التنمية الريفية المستدامة وقضايا الغذاء فى العالم ، دمشق، سوريا ، 2006م .
23. محمد محمد الحمamy ، التغذية والصحة ، مركز الكتاب للنشر ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 2000م .
24. محمود قمبر (تعليم الكبار) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الدوحة ، 1985م .
25. محمود محمد عبد الحى ، مفاهيم ومقاييس الفقر ، الحلقة النقاشية حول الفقر واثارة على فئات المجتمع العربى ، مركز الشهيد الزبير الدولى للمؤتمرات، الخرطوم، 2003م.
26. ندى احمد محمد عبده ، دراسة حالة الفقر فى ولاية الخرطوم ، رسالة ماجستير جامعة النيلين ، قسم الاقتصاد ، 2000م .
27. نزية حماد ، معجم المصطلحات الاقتصادية فى لغة الفقهاء ، المعهد العالمى للفكر الاسلامى ، الولايات المتحدة الامريكية ، 1993م .
28. وزارة الصحة ، التقرير الاحصائى الصحى السنوى 2005م .
29. وزارة المالية ، العرض الاقتصادى 2004م-2005م .
30. وزارة المالية ، مسودة عناصر استراتيجية مناهضة الفقر فى السودان 2002م-2020م .
31. [www.who.int/water_saitation-health/diseases/malnutrition/en/\(1\)](http://www.who.int/water_saitation-health/diseases/malnutrition/en/(1))